مقدمة الفصل الثاني

تؤدي معايير المحاسبة دورا بالغ الأهمية في توفير الإرشاد و التوجيه في قياس العمليات والأحداث وعرضها لذلك سارعت معظم دول العالم إلى تنظيم المحاسبة من خلال إصدار معاييرها، غير أن إصدار المعايير ليست عملية إجرائية بحتة وإنما تتوقف على عدة عوامل ذات أبعاد نظرية و تطبيقية تختلف من دولة لأخرى، فالمعايير القائمة تختلف بالضرورة كلما اختلفت تلك العوامل، وعموما تتحدد المعايير في دولة ما على أساس المدخل المتبع في إصدارها.

حيث تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية، و يتفق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي، طرق التسجيل والتقييم، ومن حيث عرض القوائم المالية ومدونات الحسابات، وقد استقر تاريخ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي2010 ، على أن تعفى بعض المؤسسات المصغرة من تطبيقه والتي لا يتجاوز رقم أعمالها وعدد عمالها حد معين.

وتزامنا مع الوقت الذي تبنت فيه الجزائر النظام المحاسبي المالي اصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية نسخة جديدة من المعايير في شكل مبسط مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراعي خصوصيتها وتهدف إلى ايصالها للأسواق العالمية فقد يشكل المعيار الدولي الخاص فرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مازالت تعاني صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي .

من خلال ما سبق، وعبر ثنايا الفصل، نحاول التطرق الى أهم عناصره من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي؛
المبحث الثاني: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين وقد أسفرت هذه العملية على تبني نظام محاسبي مالي يستجيب، وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة للمستجدات المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي

يرتبط الإفصاح بظهور الشركات المساهمة والزامها بنشر قوائمها المالية دورياً، لتقدم إدارة تلك المؤسسات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءاً على ذلك الإفصاح.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي[1]

يقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.بينما ينظر جانب أخر إلى الإفصاح على أنه إجراء يتم من خلاله اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها. فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للمؤسسة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية اتجاه المؤسسة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد المؤسسة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقًا لأهداف معينة.

---

[1] مجدي احمد الجعبرى، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2011 ص5.

الفرع الثاني :أنواع الإفصاح

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي[1]:

1.الإفصاح الكامل :ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ و أهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

2.الإفصاح العادل :يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3.الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4.الأفصاح الملائم :هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5.الافصاح الوقائي :إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية؛
- التغير في السياسة المحاسبية؛
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛
- المكاسب و الخسائر المحتملة؛
- الارتباطات المالية؛
- الأحداث اللاحقة.

[1]مجدي احمد الجعبرى، **مرجع سبق ذكره** ،ص6.

6.الإفصاح التشقيفي :لقد ظهر هذه النوع من الإفصاح أثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن السياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح و الهياكل التمويلية للمؤسسة.

الفرع الثالث: مقومات و أساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها وإتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، والتي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز.

1.المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات: يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:[1]

1.1.المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

2.1.تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

3.1.تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواه في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

4.1.تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

---

[1] لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص179.

2.أساليب الإفصاح المحاسبي: حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:[1]

1.2.إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2.2.الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

3.2.الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها قائمة المخزون السلعي...الخ.

4.2.المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي ومجالات تطبيقه

لقد مرت الممارسات المحاسبية في الجزائر بالعديد من عمليات الإصلاح بداية منذ الاستقلال من خلال دخول المخطط المحاسبي الوطنيPCN حيز التطبيق سنة 1976 بالأمر الصادر بتاريخ1975/04/29 والذي كان يدعم السياسة المنتهجة أنذاك نتيجة التوجه الاشتراكي، ثم توالت الإصلاحات الاقتصادية والتي توجت بالانتقال إلى نهج اقتصاد السوق مما جعل من ضروري تغير السياسات المحاسبية لتواكب التطورات الاقتصادية .

الفرع الأول : مفهوم نظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وطبقا لهذا القانون فإن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة

[1] حمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص ص586– 592.

المالية ".[1] هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية القانونية فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية: "نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.[2]

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن:

- نظام للمعلومة المالية فهو يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- قياس قدرة المؤسسة على جني تدفقات الخزينة؛
- قوائم مالية تعكس وبصدق المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة التغيرات في الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني : مجال تطبيقه

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون: لقواعد المحاسبة العمومية [3]، وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من:[4]

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيون والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .

---

[1] الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة ،العدد 74 ،القانون 07-11 النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007،المادة 03،ص03. المحملة من الموقع الالكتروني :www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/**2007**/A**2007**074.pdf ، يوم 01.01.2015 ،على الساعة :22:00.

[2] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحدIAS-IFRS**، في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009 ، ص 291.

[3] المادة 02 ،من القانون 07-11، **مرجع سبق ذكره** ،ص 3.

[4] المادة 04 ،من القانون 07-11، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

الفرع الثالث :أهداف النظام المحاسبي المالي[1]

تهدف المحاسبة إلى توفير معلومات صادقة، ملائمة ومفيدة للمستخدمين حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة وتعتبر هذه المعلومات مخرجات عملية التقييم المحاسبي ويمكن ذكر أهداف النظام المحاسبي المالي كالتالي:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية للدولية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية؛
- العمل في ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات)؛
- التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو ومردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

الفرع الرابع: النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي

يتكون الإطار التشريعي والتنظيمي المتضمن للنظام المحاسبي المالي القانون رقم07-11 حيث يدعي هذا القانون إلى تحديد نظام المحاسبي المالي الذي يدعى صلب النص "المحاسبة المالية " وكذا يضع شروط وكيفيات تطبيقه وطريقة تنظيم المحاسبة كما وضع اطار تصوري الذي يشكل مرجعا لوضع المعايير المحاسبية .بالإضافة إلى ما يلي:

1.صدور المرسوم التنفيذي :رقم158/08 المؤرخ في 26/ 11/ 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات بداية بالإطار التصوري الذي تم عرضه من خلال أهدافه، أهمها اعتباره مرجعا لوضع معايير جديدة، وكذلك تناول هذا المرسوم القوائم (الكشوف) المالية وتم التركيز على خصائص المعلومة الواردة في هذه القوائم.

وتناول بعض المبادئ المحاسبية المتبناة مثل:

- مبدأ الأهمية النسبية؛

[1] كتوش عاشور،**مرجع سبق ذكره** ،ص 393-394.

- مبدأ الحيطة؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛
- مبدأ الصورة الصادقة.

اشترك هذا المرسوم التنفيذي مع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي في تضمنه لستة عشر إحالة على قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية.[1]

2.القرار رقم71: المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سير الحسابات، يعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت :

- الباب الأول : قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات؛
- الباب الثاني : عرض الكشوف المالية؛
- الباب الثالث : مدونة الحسابات وسيرها؛
- الباب الرابع : المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

3.المرسوم التنفيذي: 09-110 المؤرخ في 7 افريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، جاء هذا المرسوم في ست وعشرون مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذلك الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة لإجراءات الرقابة الداخلية المفترضة لضمان حسن سير واستغلال هذه البرامج.

4.**التعليمة رقم 02** :الصادرة في 29 أكتوبر 2009 المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة، يشكل تطبيقه تحولا عميقا بما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية التي يقع واجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية. ولقد تجسدت هده التغيرات أساسا في تبني حلول الدولية التي تقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية العالمية، وهو ما يسمح بإيجاد محاسبة تعمل بشكل متوافق مع الاقتصاد السوق.

[1] الملاحظ على الكثير من الإحالات التي تمت الإشارة إليها في القانون رقم 07 -11 لم يتم معالجتها بشكل وافي، بل في معظم الأحيان يتم الإشارة إليها ثم إحالتها على التنظيم. ولهذا يمكن القول بأن هذا المرسوم التنفيذي الذي جاء في الأصل للإجابة على النقاط التي لم يتم معالجتها في القانون لم يتضمن الجديد الذي كان منتظرا.

الفرع الخامس : تنظيم المحاسبية وفق نظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية نظاما لتنظيم المعلومة المالية، والإفصاح عنها في القوائم المالية، بحيث تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك يجب أن تستوفي المحاسبة الالتزام بالانتظام والمصداقية والشفافية، المرتبطة بعملية المسك المحاسبي، ومعالجة العمليات ورقابتها، حيث تحدد المؤسسة الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء وذلك من خلال:[1]

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري؛
- تحرر التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية؛
- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير؛
- تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، بحيث يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم؛
- يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره؛
- يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد، مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة؛
- تأخذ المحاسبة إما يدويا أو بواسطة الإعلام الآلي؛
- يتم حفظ الدفاتر المحاسبية أو الوثائق التي تقوم مقامها والوثائق التبريرية لمدة عشرة سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ إقفال كل دورة مالية.

الفرع السادس: محتويات نظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير المحاسبة ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف عليها وسوف نعرضه بتفصيل في المبحث الثاني.

المطلب الثالث :محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة

تتميز المؤسسات الصغيرة بطبعها البسيط وخاصة في مجال المحاسبي لذى قامت الجزائر بتبسيط نظامها المحاسبي المالي الذي تطرق للمؤسسات الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلاءم مع طبيعتها و يتوافق مع احتياجاتها الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المؤسسات تمكن من استمراريتها و ترقية نشاطها بشكل أحسن.

---

[1] المواد 12-24، ،القانون 07-11، **مرجع سبق ذكره** ،ص10.

الفرع الأول :تعريف نظام المحاسبة المبسطة

يسمى أيضا بمحاسبة الخزينة، وهو نظام تخضع له المؤسسات الصغيرة التي يجب أن تتوفر فيها شروط معينة كرقم الأعمال وعدد العمال والمحددة من طرف وزارة المالية، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال بدفتر الخزينة و يتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية. ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:[1]

- المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة ودفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه هذه العمليات حسب ترتيبها الزمني؛
- حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

الفرع الثاني : مجالات تطبيق المحاسبة المبسطة[2]

حسب قرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية يطبق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:

1. **بالنسبة للمؤسسات التجارية:** تم تحديد رقم أعمالها بـ 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

2. بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والحرفية: تتفق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر بـ 06 ملايين دج.

3. بالنسبة للمؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: كذلك يتفق هذا النوع من المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف ومحدد بـ 03 ملايين دج.

الفرع الثالث: اجراءات نظام المحاسبة المبسطة

إن تطبيق المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها تقسيمها إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، في حين المرحلة الثانية تكون في نهاية السنة من خلال قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات، ويمكن تلخيص المرحلتين كالتالي:[1]

---

[1] الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة ، العدد 19 ،القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص22.
المحملة من الموقع الالكتروني : http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2009/A2009019.pdf بتاريخ :2015/01/02 الساعة20:00.

[2] الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 76.

1. متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية: يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:

- وجود دعامة محينه بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات؛
- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى. ويجب عند قيد العمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:

✓ حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات)؛

✓ حسب طبيعة العمليات : تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها لمعلومات خاصة بالتسيير؛

ويجب أن يشمل التسيير على الأقل العمليات التالية :

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الاضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل ؛
- شراء السلع موجه لإعادة بيعها على حالها؛
- اعباء الاخرى(تكاليف المستخدمين والضرائب وتكاليف الادارية وتكاليف التسيير ...)؛
- ايرادات البيع و أداءات الخدمات؛
- الايرادات الأخرى كالإعانات والهبات؛
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل؛
- شراء التثبيتات ؛
- الاقتراضات أو التنازلات .

2.تصحيحات أخر السنة المالية: يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المبسطة ان تقوم بمجموعة من تصحيحات في أخر السنة مع مراعاة العمليات التالية :[2]

- يجب أن يقوم المسؤول المؤسسة في اخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من عناصر الأربعة التالية :

✓ مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا؛

---

[1] **نفس المرجع السابق** ،ص 77-78.

[2]مولود فتحي ،عبيرات مقدم ، **واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل معايير المحاسبة الدولية**،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 11،جامعة بليدة 2،الجزائر ،2015ص297.

- ✓ مبلغ المخزونات بمختلف أواعها والأشغال الجارية؛
- ✓ مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة؛
- ✓ مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

- يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر؛
- يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائها ومبلغها والمدة المفترضة لاستعمالها وتاريخ بيعه ،كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول اهتلاك يحسب على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية؛
- يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة؛
- ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات التالية عند إقفال كل سنة مالية:[1]

✓ حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها؛

✓ حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها؛

✓ حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛

✓ حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منها القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني)؛

✓ حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

المطلب الرابع: صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن اعتبار المحاسبة أحد أهم العقبات الرئيسية التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المرجوة منه. فمنذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي تما اعتماده من قبل جميع المؤسسات على حد سواء، دون مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات المحاسبية، الأمر الذي أنتج المزيد من الإشكاليات والعقب أمام هذا القطاع الذي تسعى الجزائر من خلاله لتحقيق التنمية الاقتصادية. لهذا

[1] مولود فتحي و عبيرات مقدم، **مرجع سبق ذكره** ،ص297.

تعتبر خطوة وضع نظام محاسبي خاص بالقطاع من أهم التحديات التي يجب على الجزائر مواجهتها لتحقيق الأهداف المسطرة من أجل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية الكاملة

أدى الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية قصد توفير معلومات مالية وافية، وقابلة للمقارنة وتدعيم شفافية الحسابات، وزيادة الثقة في الوضعية المالية للمؤسسات، وبالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال العالمية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولكن نعلم جيدا أن المعايير المحاسبية الدولية موجهة للمؤسسات كبيرة الحجم أين تكون للمؤسسات عمليات معقد وأطراف كثيرة معتمدة على معلومات التي تقدمها وعليه فهي ملزمة اكثر من غيرها على افصاح أكثر عن المعلومات وطرق معالجتها، وهذه ما قد يرهق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها طابع أبسط من حيث المعاملات والأطراف المستخدمة للمعلومات، هذا ما جعل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على نظام المحاسبي المالي فقط لقيام بالإجراءات الضريبية وليس كأداة للتسيير نظرا لأنه يخل بمبدأ التكلفة والمنفعة المترتبة عن نظام المعلومات المحاسبي. وعليه يمكن تحديد صعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي: [1]

1.صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من الصعوبات التي تواجهها الجزائر في تطبيق هذا النظام في هذا القطاع نجد على العموم كالتالي :

- ضعف أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم تنوعها، ما وقف حائلا عن التغيير خاصة أن نظام المحاسبة العامة كان العمود الفقري للتسيير؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية وخاصة أن المحاسبة المالية أصبحت تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2.صعوبات تقنية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الكاملة :يمكن تلخيص هذه الصعوبات كالتالي:

- صعوبات متعلقة بتقديم المعلومات المالية وذلك أن هذا المعايير الدولية الكاملة تقضي بتقديم معلومات منفصلة خاصة بكل قطاع من قطاعات المؤسسة خاصة في الحالات تكون فيها مردودية ومخاطر كل قطاع مختلفة؛
- صعوبات متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي الثاني وهو المخزون ويمكن إيجاز أهم الصعوبات في التغيرات التي تطرأ على معالجة عناصر المخزون كالتالي:[2]

---

[1] عادل رضوان ،تجاني محمد العيد ،**المشاكل المحاسبية الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي**،ملتقى دولي :واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 05-06 ماي 2013 ،جامعة الوادي،الجزائر ، ص10.

[2] **نفسه**،ص 10.

✓ صعوبات متعلقة بضرورة تحميل جميع التكاليف الخاصة بشراء المخزون في القيمة الإجمالية للمخزون، وهنا نشير أن هناك بعض التكاليف تثير مجموعة من التساؤلات عن مدى إمكانية تحميلها لتكلفة المخزون ويتعلق الأمر بتكاليف الاقتراض، وفروق أسعار العملات الأجنبية.

- صعوبات متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي رقم16 الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث يمكن ملاحظة هذه الصعوبات كالتالي:
  - ✓ اعادة تقييم التثبيتات؛
  - ✓ انخفاض القيمة؛
  - ✓ تحديد القيمة المتبقية؛
  - ✓ رسملة مصاريف القروض.
- صعوبات متعلقة بتطبيق المعيار المحاسبي رقم38 الثبيتات غير الملموسة حيث يمكن ملاحظة هذه الصعوبات كالتالي:
  - ✓ من حيث تصنيف هذه الأصول (ذات المدة المحدودة وغير قابلة للاهتلاك) ؛
  - ✓ تحديد مدة الانتفاع؛
  - ✓ فصل بين مصاريف البحث والتطوير.
- صعوبة تطبيق المعيار المحاسبي 39 الأدوات المالية ، صعوبة تحديد التصنيف الملائم من أجل تسجيلها ؛
- الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة: إن تطبيق هذا البند قائم على طبيعة العلاقات المالية بين المؤسسات، أي أن السيطرة قائمة على أساس مالي، الأمر الذي يُفتقد إليه في طبيعة سيطرة المؤسسات الجزائرية، إذ يغل عليها الطابع الإداري فقط (السيطرة تكمن في قرارات إدارية)، وبالتالي الأساس الذي ينطلق منه هذا البند غير متوفر.

لقد اكتفت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب بعض المؤسسات الكبيرة بعملية تحويل، من حساب إلى حساب) إلى حسابات بسيطة، من وجهة نظرهم، بناء على تحويل حسابات النظام القديم إلى حسابات النظام الجديد الأمر الذي يمثل كارثة حقيقية لها عدة تأثيرات وفي عدة جوانب، أهمها حق الدولة في الحصول على الضرائب وعدالة وصدق القوائم المالية، إذ أن الانتقال والتحويل أعمق من ذلك بكثير، وذلك نتيجة تبني المبدأ الجديد وهو تغلب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني. إن هذه الإشكاليات لها آثارًا كبيرة على إنجاح الإصلاح المحاسبي بل لها آثارًا أكبر على المنظومة الاقتصادية ككل لاعتمادها على المعلومات المحاسبية في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

المبحث الثاني: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبية خاصة لهذا النوع من المؤسسات بتزامن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الذي اعتمد على مرجعية الدولية الكاملة في مضمونه والتي يمكن قد تشكل عائق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن تلتزم بها .

المطلب الأول: مقارنة الإطار المفاهيمي

نشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية لأول مرة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة1989[1] وفي الجزائر مع اصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007، حيث يشكل الإطار العام الذي يسترشد به في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حاليا أو في عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في المعايير المحاسبية الحالية، فهو نظام متكون من أهداف ومبادئ مترابطة مع بعضها والتي تؤدي بدورها إلى معايير متسقة تصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية، وتساعد مستخدمي التقارير المالية في زيادة فهمهم وتقديرهم في الإبلاغ المالي. [2]

الفرع الأول :مستخدمي القوائم المالية

إن تحديد طبيعة مستخدمي القوائم المالية يؤثر على طريقة اعداد القوائم المالية من حيث أساليب القياس وكمية المعلومات المفصح عنها، ويمكن توضيح طبيعة مستخدمي القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي :

---

[1] تم الاصدار الاطار المفاهيمي الجديد المشترك سنة 2010 من قبل مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية في ظل الشراكة مع مجلس معايير المحاسبية المالية ،لكن مزال قيد التعديل .

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، 2010 ، ص 20.

الجدول رقم (4): مقارنة مستخدمي القوائم المالية

النظام المحاسبي المالي SCF	المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS-PME
لم يحدد القانون رقم 07-11مستخدمي القوائم المالية بنص مباشر.	توفير المعلومات لمجموعة واسعة من المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ويحدد المعيار أن هؤلاء المستخدمين هم أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على هذه المعلومات بانتظام.

المصدر :من اعداد الطالبة

لقد كان مجلس المعايير المحاسبية الدولية يعي جيدا في تحديده الوجهة المستخدمة للقوائم المالية، لما لهم من أثر على كيفية اعدادها وطريقة استخدامها، لقد خصص المجلس المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية خارج الأسواق المالية وكل طرف لا يمكن أن يحصل على معلومات بصفة منتظمة، على عكس النظام المحاسبي المالي فلم يحدد الوجهة المستخدمة للقوائم المالية بعناية كافية وهذا راجع في رأينا كون النظام المحاسبي المالي لم يفرق بين مجالات تطبيق هذا النظام فلم يراعي خصوصية المؤسسات الكبيرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكون هذا اعتبار قد يخلق اختلاف في طريقة وأسس عرض القوائم المالية .

الفرع الثاني : الهدف من القوائم المالية

إن الهدف من القوائم المالية هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم لقراراتهم [1]،كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها. ويمكن ايضاح في الجدول التالي كيف حدد كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغاية والهدف من القوائم المالية.

[1] Jean-François Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, **Normes IFRS Et PME**, Dunod, Paris, 2004, P12.

الجدول رقم (5): هدف القوائم المالية

النظام المحاسبي المالي SCF	المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS-PME
إعداد تقارير مالية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها و تقييم نتائج التسيير.	لقد حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية الهدف من القوائم المالية هو تقديم الصورة الحقيقية و العادلة:[1] ✓ حول الوضعية المالية للمؤسسة وتطورها، وهذا ما يظهر في الميزانية؛ ✓ معرفة أداء المؤسسة وخاصة المردودية؛ ✓ معلومات حول المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على توليد التدفقات النقدية وتقييم نشاطات استثمار التمويل، والنشاطات التشغيلية خلال الدورة ؛ ✓ تقييم نتائج التسيير مقارنة بالموارد المتاحة.

المصدر : من اعداد الطالبة

رغم أن النظام المحاسبي لم يحدد في القانون11-07 الهدف من القوائم المالية بشكل صريح الإ أن المشرع الجزائري اعتمد على المرجعية الدولية للمحاسبة من خلال تبنيه نفس قواعد الإفصاح عن المعلومات المالية حتى ولو اختلفت لغة الطرح أو منهج الشرح، فيعد بذلك كل من المعيار الدولي والنظام المحاسبي المالي لديهم نفس الإهداف نفسها من القوائم المالية فهي تشكل منبع المعلومات التي من خلالها يستطيع مستخدميها الداخلين والخارجين اتخاذ قرارات .

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية

إن خصائص القوائم المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة فيها ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية[2]، وتختلف طبيعة الخصائص النوعية ليس فقط من نظام إلى آخر بل أيضا حسب قيد تكلفتها للحصول على معلومات مالية مفيدة.

[1] Robert Obert ,Le Nouveau Cadre Conceptuel de l'IASB ,Revue Français de comptabilité **Op.cit**,P28.
[2] Robert Obert, **Le Nouveau cadre conceptuel de L'IASB**, Revue Française de comptabilité, N°439, Janvier 2011, P 28. www.focusifrs.com/content/download/6123/31963/version/.../26-30.pdf Consulte le 01.05.2015 à 21:00.

الجدول رقم(6): الخصائص النوعية للقوائم المالية

النظام المحاسبي المالي SCF	المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS-PME
لقد حدد المشرع الجزائري الخصائص النوعية للمعلومات الواردة ضمن الكشوفات المالية كالتالي: ✓ الملائمة. ✓ الدقة. ✓ الوضوح. ✓ قابلة للمقارنة .	الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين هي: ✓ سهولة الفهم المعلومة . ✓ معلومة ذات فائدة (ملائمة). ✓ معلومات ذات مصداقية (موثوقية). * الصورة الصادقة. * تغليب الواقع الاقتصادية على الشكل القانوني. * الحياد. * الحذر. * الشمولية. ✓ قابلية المقارنة.

المصدر : من اعداد الطالبة

وعليه نستنتج أن النظام المحاسبي المالي حاول الاعتماد على إطار مفاهيمي يتماشى و المعايير المحاسبية الدولية، الا أن عدم فصله لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية قد يجعل منه إطار غير كامل وغير واضح الوجهة ما قد يوضع المؤسسات في اختلاف في طريقة العرض والوجهة المستخدمة لهذه التقارير، ويرجع عدم تحديد ذلك بسبب تذبذب الاقتصاد الجزائر والذي يفقر إلى وجود اقتصاد نشط مما جعل المحاسبة مجرد وسيلة مراقبة ومتابعة من طرف مصلحة الضرائب وليس اداة للتسيير المؤسسة واتخاذ القرار .

المطلب الثاني: مقارنة أساليب القياس والافصاح

تشكل المقارنة بين اساليب القياس والاعتراف هي المحدد الأساسي الذي يمكن استنتاج منه أن المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الانسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على النظام المحاسبي المالي .

الفرع الأول :أساليب القياس

يمثل القياس في المحاسبة المرحلة الأكثر حسما من مراحل العمليات المحاسبية نظرا لأن ما تعجز المحاسبة عن قياسه لا يدخل ضمن نطاق المعلومات المتعلقة بأداء الوحدات الاقتصادية لأنشطتها المتعددة، و التي تسعى المحاسبة إلى التعبير عن حدوثها و نتيجة تفاعلها مع بعضها، سواء كان ذلك بشكل نقدي أو كمي، تمهيدا

لعرضها و تقديمها بشكل يتيح للمهتمين بتلك المعلومات ونتائج تفاعلها مع بعضها إمكانية استخدامها في ترشيد القرارات الخاصة بهم.[1]

1.تعريف القياس : هو عملية التعبير عن خاصة ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس بأساليب القياس فالقياس يقع على موضوع ويستخدم في عملية القياس أدوات هي المقاييس وتتبع أساليب القياس في استخدام هذه المقاييس وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس.

وتكمن أهمية القياس المحاسبي في الدور الذي يلعبه في إطار العملية المحاسبية لأن عملية القياس المحاسبي تتعلق بقياس موارد واستخدامات الوحدة الاقتصادية وبالتالي يشكل الأداة الرئيسية لاتصال المحاسبة بالبيئة الخارج وبدونه لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج وأنه شيء أساسي في المحاسبة لأن اغلب مواضيع المحاسبة تقوم على القياس المحاسبي وأن وظيفة المحاسب الأساسية هي القياس.[2]

وعليه يمكن مقارنة أساليب القياس وطريقة استخدامها بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،للوقوف على كيفية استخدامها وهذى لم له من أثر على صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية .

---

[1] علي ناجي سعيد الذهبي، موفق الحسين محمد، **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها** ، مجلة د ارسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد9، الاصدار 2،العراق2009،ص 61.

[2] بكر ابراهيم محمود، **الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد الواحد والسبعون ، العراق، 2008،ص 22-25.

الجدول رقم(7):مقارنة أساليب القياس

طرق القياس	نظام المحاسبي المالي	IFRS-PME
التكلفة التاريخية : حسب هذا الأساس تسجل الأصول بالقيمة المدفوعة (أو بعبارة اخرى بمبلغ الخزينة او شبه الخزينة المدفوع)أو القيمة العادلة بتاريخ اقتنائها، وتقييم الخصوم بمبلغ(الخزينة أو أشباه الخزينة)الالتزام الحاصل الذي ينشأ عنها.	يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على اساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها ، دون الاخذ بعين الاعتبار اثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.	يعتبر هذا الاساس الاكثر استخدام وعادة ما يتم دمجه كأحد الخيارات بين اسس القياس الاخرى.
القيمة العادلة(الحقيقية) هو المبلغ المتفق عليه للتبادل بين الاطراف على علم تام والتراضي بالشروط المحددة لإجراء المعاملة يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق إذا كان هناك سوق نشط لسلعة أو سعر يمكن الحصول عليها بالرجوع إلى سعر العقار مماثلة.	لا يستخدم هذا الاساس الا في حالة وجود سوق نشط. ويستخدم لقياس الاصول البيولوجية والاصول المالية.	يستخدم هذا الاساس في حال توفرت ظروف تحديده بدقة في تقييم عمليات الاندماج، الاصول البيولوجية، الادوات المالية المعقدة، عقارات التوظيف.
القيمة القابلة للتحقيق: يقيم الأصل ويسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة)الذي يمكن قبضها عدا أريد بيعه حاليا، ويسجل الخصم بالمبلغ(الخزينة او أشباه الخزينة) الذي ينتظر دفعه ،دون تحديث	مخزونات تامة الصنع.	منتجات تامة الصنع.
القيمة المحينة: تقييم الأصول وتسجل بالقيمة الحالية(المحينة) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع ان يولدها الاصل ضمن السياق العادي للنشاط،وتقيم الخصوم وتسجل بالقيمة الحالية (المحينة)لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن خروجها سيتم لتسديد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.	في حالة انخفاض قيمة الاصول التثبيتات الملموسة وغير الملموسة، المخزونات، الادوات المالية. الخ	في التقييم اللاحق(التثبيتات الملموسة وغير الملموسة، المخزونات ،الادوات المالية. الخ) بعد توفر مؤشرات لتدني القيمة .

المصدر : من اعداد الطالبة .

الفرع الثاني :المقارنة بين أساليب الاعتراف

سنحاول تقديم المصادر الرئيسية للاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاعتراف وتقييم عناصر الميزانية وطبيعة التأثير أساليب القياس على المعلومة المحاسبية وتكلفة اعدادها. ويمكن تلخيصها كالتالي: [1]

1.التثبيتات الملموسة: تتمثل الممتلكات ،التجهيزات والمعدات، الأصول المادية التي تحتفظ بها المؤسسة لفترة تتجاوز السنة ،لغرض استخدامها في الانتاج أو لغرض تأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية.

1.1.الإعتراف الأولي : إن النموذج المحاسبي الجزائري قد أخذ في تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، والتي تعتبر من المبادئ الأساسية في النظام المحاسبي المالي، وحسب المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالاعتراف الأولي لعناصر الأصول يكون بالتكلفة التاريخية التي هي القيمة العادلة في تاريخ الحصول على أصل وعليه يمكن الاعتراف بالتثبيتات الملموسة في كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي الخاص أصولا في الحالات التالية :

- احتمال تدفق منافع اقتصادية متعلقة بالأصل؛
- امكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق.

2.1.مصاريف اللاحقة : تمثل التثبيتات الملموسة جزء رئيسيا من أصول المؤسسة وعليه فهي تؤثر في عرضها مركزها المالي، ومن خلال ذلك فإن تحديد ما إذا كانت بعض الأعباء تمثل أصلا أو تعتبر من تكاليف الدورة المحاسبية يعتبر من المواضيع الأساسية والتي لها تأثير بالغ على نتائج المؤسسة، فقد عالج كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي الخاص المصاريف اللاحقة على أن تدرج ضمن القيمة المحاسبية الصافية للأصل في حال توفرت فيها شروط الاعتراف .

3.1.مصاريف الاقتراض :تشكل مصاريف الاقتراض الفائدة وغيرها من التكاليف التي تتحملها المؤسسة فيما يتعلق باقتراض الأموال، تضاف هذه المصاريف حسب النظام المحاسبي المالي الى قيمة الأصل أي يتم رسملها في ما تما تقيمها بطريقة موثوقة، أما بالنسبة للمعيار الدولي الخاص فيتم اعتبارها مصاريف حسب طبيعتها ولا يجوز دمجها ضمن تكلفة الاصل .

---

[1] للمزيد من الاطلاع ارجع الى المراجع التالية :

[1] International Accounting Standards Board, **basis for conclusions IFRS for SMES**,london,2009.

[2] **مادة تدريبية** للمعيار لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم،لندن،2009.

[3] الجريدة الرسمية العدد التاسع عشر ،تحتوي القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، مرجع سبق ذكره .

4.1. التقييم اللاحق :قد تم اعتماد طريقتين لغرض اعادة تقييم التثبيتات .

4.1.1.نموذج التكلفة: حسب المادة"5.112" من القرار المؤرخ في 2008/07/26 وحسب الجزء 17 من المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن المؤسسة تعمد عند حلول أي تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المادية لم يفقد قيمته، واذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر[1]، فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل.

- تقيم القيمة القابلة للتحصيل بالقيمة المسترجعة للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية، حيث تمثل كل من القيم التالية[2]:

✓ **ثمن البيع الصافي:** هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند ابرام أية صفقة ضمن ظروف المنافسة العادية بين الأطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج؛

✓ **القيمة النفعية:** هي القيمة المحينة لتقدير التدفقات[3]، الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل مطروحا منها التدفقات الخارجة، ويدعم الفرق بالقيمة المحينة لمبلغ التنازل عن الأصل في نهاية مدة الانتفاع به.

4.2.1.نموذج اعادة التقييم : نعني بإعادة تقييم تعويض القيمة المحاسبية الصافية للمثبتات بقيمتها العادلة عند تاريخ اعداد القوائم الختامية وهذا سعيا لتحقيق خاصية الصورة الصادقة في هذه القوائم .

أوضح النظام المحاسبي المالي أنه يرخص للمؤسسة إدراج التثبيتات الملموسة المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبق في الحسابات على أساس مبلغها المعاد تقييمه طريقة إعادة التقييم، أما بالنسبة للمعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنذ صدوره سنة 2009 لم يعتمد طريقة اعادة التقييم ضمن طرق التقييم اللاحق للتثبيتات إلا أنه بعد تحيين المعيار سيتم سماح بتطبيقها ابتداء منذ سنة 2017.

إن الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الخاص في طريقة تقييم التثبيتات الملموسة يكمن في رسملة مصاريف الإقراض وإعادة تقييمها وفق القيمة العادلة وهذا الاختلاف في طرق التقييم يؤثر على قيمة الممتلكات

---

[1] **المؤشرات الداخلية:*** التقادم أو التلف الفيزيائي للأصل، التدهور الطبيعي؛* تغيير نمط استعمال الأصل مما يؤثر عليه سلبا (تحديد مدة منفعة الأصل بعد أن كانت غير محددة، ترك بعض نشاطات المتعلقة بالأصل)؛* تغير الأداء الاقتصادي للأصل(انخفاض التدفقات الصافية لأموال الخزينة.
المؤشرات الخارجية :* انخفاض القيمة السوقية للأصل؛*تسجيل تغيرات في المحيط التقني للمؤسسة (التطور التكنولوجي) والمحيط القانوني والاقتصادي؛* ارتفاع نسب الفائدة في السوق.

[2] الجريدة الرسمية العدد التاسع عشر ،تحتوي القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، مرجع سبق ذكره،ص7.

[3] **التدفقات الداخلة:** تمثل مزا يا اقتصادية منتظرة من استعمال الأصل رقم الأعمال.
التدفقات خارجة :هي التدفقات الداخلة مثل الأعباء الناتجة عن استعمال الأصل "الاهتلاكات"' وكذا التدفقات الداخلة والخارجة المتعلقة بخروج الأصل من دفاتر المؤسسة في نهاية مدة منفعته.

أي يوثر على مركز المالي للمؤسسة نظر لكون فوارق اعادة التقييم تدرج ضمن رؤوس الأموال الخاصة، إن هذه الفروقات في التقييم سوف ينتهي بعد تحين المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.عقارات التوظيف : وفقا للمادة 121-17من النظام المحاسبي المالي والمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص في الجزء17فإنه بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتات ملموسة، وكما يتم تقييمها في التقييم اللاحق بالقيمة العادلة، وإن لم تقدر المؤسسة حصول عليها يتم تقيمها بالتكلفة المهتلكة .

3.التثبيتات غير الملموسة : حسب كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي الخاص IFRS-Pme هو أصل غير نقدي قابل للتحديد وغير ملموس ويتم تسجيله ضمن أصول المؤسسة اذا توفرت فيه الشروط التالية:[1]

- امكانية التحديد :أي يعتبر أصلا قابل للتحديد إذا كان :
  - ✓ قابل للفصل، حيث تستطيع المؤسسة تأجيره، بيعه أو استبداله؛
  - ✓ ينشأ من اتفاق تعاقدي أو حقوق قانونية.
- مورد تحت سيطرة المؤسسة؛
- وجود مزايا اقتصادية مستقبلية منتظرة.

1.3.مصاريف البحث والتطوير: هي كل التكاليف المتعلقة بإنتاج أصلا معنوي ،فوفق النظام المحاسبي المالي فيجب التفرقة بين مصاريف البحث ومصاريف التطوير، حيث مصاريف البحث لا يتم ادخالها ضمن قيمة الأصل بل تسجل مصاريف حسب طبيعتها وتحمل للدورة لأن المؤسسة غير متأكدة من نتائج البحث، أما مصاريف التطوير يتم تحويلها إلى قيمة الأصل بعد اختبارها[2]،أما بالنسبة للمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنظرا لصعوبة عملية التفرقة بين مصاريف البحث والتطوير فتسجل المصاريف حسب طبيعتها ولا يتم إدراجها ضمن تكلفة الاصل نظر لتعقيد العملية على مثل هذا النوع من المؤسسات.

2.3.الاهتلاك :إن الاهتلاك هو انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام أو التآكل أو القدم، وحسن النظام المحاسبي المالي في المادة 121-7 فقد عرف على انه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو المعنوي فوفق النظام المحاسبي المالي فيتم اهتلاك التثبيتات غير الملموسة وفق مجموعتين فالمجموعة الأولى لا تهتلك بما فيها شهرة المحل وفرق الاقتناء والمجموعة الثانية تهتلك حسب مدة المنفعة التي تحدد في ظل شروط معينة خلال فترة لا

---

[1] لخضر علاوي ، **معايير المحاسبية الدولية** ،الصفحة الزرقاء للنشر الدولية ،2012،ص121.

[2] يتم ادراج مصاريف التطوير ضمن تكلفة الاصل غير الملوس اذا توفرت على الشروط التالية :*الجدوى التقنية تمكن من توصل الى نتائج *المشروع يمكن ان يقدم امتيازات اقتصادية ؛*معرفة مقدرة هذه الامتيازات اقتصادية ؛*المؤسسة لديها الرغبة في اتمام المشروع ؛*المؤسسة لديها القدرات المالية لاتمام المشروع.

تتجاوز 20 سنة[1]، أما المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالتثبيتات غير الملموسة كلها قابلة للاهتلاك وإذا لم تستطع المؤسسة تحديد مدة اهتلاكها حدد المعيار 10سنوات مدة الانتفاع.

نستنتج مما سبق أن المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص IFRS-Pmeحاول تخفيف عمليات التقييم للتثبيتات غير الملموسة من ناحية أسلوب التقدير والتقييم لأنه يستوعب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تفتقر إلى المؤهلات البشرية التي تساعدها على التقييم الدقيق بالإضافة إلى مراعاة مبدأ التكلفة المنفعة.

4.الأصول المالية: هي الأصول غير الملموسة التي تستمد قيمتها بسبب مطالبة التعاقدية، وهي تجميد للسيولة النقدية وتحويلها إلى شكل أوراق وتشمل الأمثلة على الودائع المصرفية، السندات والأسهم وغيرها من الأشكال.

1.4. تصنيف الأصول المالية :حسب النظام المحاسبي المالي تقسم الأصول المالية الى أربعة أنواع :[2]

- السندات الموضوعة موضع المعادلة؛
- سندات مساهمة اخرى والحسابات الدائنة الملحقة بها ؛
- السندات الاخرى المثبتة ؛
- القروض والاصول المالية الاخرة غير الجارية.

أما بالنسبة للمعيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكما وضحناه سابقا في الفصل الأول فتم تقسيم الأصول المالية إلى جزئيين حسب الأنواع الاكثر استخداما فيها حتى لا يعقد عملية الاعتراف .

2.4.تقييم الأصول المالية : تقييم الأصول المالية وفق نظام المحاسبي المالي بتكلفتها، التي تمثل القيمة العادلة لنظيره، بما في ذلك المصاريف المالية والضرائب غير المسترجعة، أما وفق المعيار الدولي الخاص IFRS-Pme فتقيم وفق سعر اقتنائها .

5.مزايا المستخدمين ما بعد انتهاء الخدمة: هي مزايا المستخدمين بعد إكمال فترة الخدمة والتي تمثل بالخصوص منافع ومزايا التقاعد، وذلك وفق خطط التي هي عبارة عن ترتيبات تقوم بها المؤسسة ونميز بين نوعين من الخطط أولى الخطط اشتراكات محددة البحث تدفع الاشتراكات الثابتة لصندوق منفصل ولا يكون على المؤسسة أي التزام قانوني، أما الثانية فهي خطط الخدمات المحددة بحيث تقوم المؤسسة بدفع اشتراكات إضافية إذا لم يوجد بالصندوق أصول كافية لدفع مزايا، وهذه تتطلب افتراضات إكتوارية[3] لقياس الالتزام،فوفق النظام المحاسبي المالي

---

[1] عبد الرحمان عطية، **محاسبة معمقة وفق نظام المحاسبي المالي**، منشورات كليك ،الطبعة2011،2،ص 13-35.

[2] بن ربيع حنيفة ،**الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية**،منشورات كليك،الطبعة 1،ج 2 ،2013،ص 92

[3] **افترضات اكتوارية** :وهي الافتراضات موضوعية لتحديد الالتزام تشمل* الافتراضات الديموغرافية (الوفيات،دوران المستخدمين،نسبة الاعضاء المنتسبين للخدمة)؛*الافتراضات المالية (معدل التحيين،المستويات المستقبلية للرواتب ،المعدل المتوقع للعائد على اصول الخطة)*الافتراضات الطبية (تكلفة الخدمة الطبية)

عند استخدام الخطط الغير المحددة تستخدم بنفس الطريقة المذكورة سابقا باستعمال فرضيات حسابية وطرق ملائمة،أما بالنسبة للمعيار الإبلاغ المالي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتم الاعتراف بالالتزام بالطريقة الاكتوارية لكن بأسلوب أبسط وعدم أخذ بعين الاعتبار زيادة الأجور ونسبة الوفيات نظر لتعقيد عملية الحساب.

6.الإعانات الحكومية :حسب النظام المحاسبي المالي في الفرع 4 بند 324-1 حتى 324-6 تعرف الإعانات العمومية كتحويل لموارد عمومية لتعويض (تغطية) تكاليف تحملها، أو سوف يتحملها المستفيد من الإعانة، وهذا بعد خضوعه أو الخضوع لاحقا لبعض الشروط المتعلقة بأنشطة فهناك نوعين من الإعانات وتختلف طريقة تسويتهما حيث النوع الأول هو إعانات الاستغلال المقدمة لتغطية الارتفاع في المصاريف أو عدم كفاية الايرادات[1] والنوع الثاني هي إعانات الاستثمار التي يستفيد منها الكيان من أجل اكتساب ممتلكات معينة أو إنشائها أو من أجل تمويل أنشطة طويلة المدى [2]،أما بالنسبة للمعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا يفرق بين الإعانات وتقييم كإيراد خلال فترة حدوثها ،حيث المعيار درس جيد طبيعة المعاملات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع قواعد التقييم على حسب احتياجاتها وخفض كثيرا من التفاصيل الواردة في المعايير الكاملة وهذا من أجل تسهيل عملية تقييم الأحداث المحاسبية وتسجيها بطريقة الصحيحة .

7.عقود طويلة الأجل :هي عقد من العقود الطويلة الاجل انجاز، سلعة ،خدمة، مجموعة سلع أو مجموعة خدمات تقع في تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي :

- عقود بناء؛
- عقود اصلاح حالة أصول أو بيئة؛
- عقود تقديم خدمات.

لقد صنف النظام المحاسبي المالي أساليب تسجيل عقود طويلة الأجل وفق طريقتين إما طريقة الإدراج حسب التقدم أو حسب طريقة الإتمام ،أما المعيار الإبلاغ المالي الخاص IFRS-Pme فقط اكتفى بطريقة واحدة ويرى أنها مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي طريقة الإدراج حسب التقدم.

لقد ارتأينا في هذا الفرع توضيح الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي الخاص للوقوف على أهم الفروقات حتى يتسنى لنا معرفة أي من المعايير مناسب لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونلاحظ أن النظام المحاسبي المالي وضع لتطبيقه على مختلف المؤسسات سواء كبيرة أو متوسطة أو صغيرة .

---

[1] بن ربيع حنيفة ،**الواضح في المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية**،منشورات كليك،الطبعة 1،ج 21 2013،ص281.

[2] عبد الرحمان عطية ،**مرجع سبق ذكره** ،ص ص150-151.

أما المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS-Pme فقد تم وضعه بعد قيام بدراسة مفصلة لطبيعة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو بذلك يقلل من التزاماتها المحاسبية بما يوافق احتياجاتها فهو بذلك يشكل تحفيزا لتطبيقه وخاصة أنه يزيد من فرص فتح الأسواق العالمية بتكلفة أقل من المعايير الكاملة.

المطلب الثالث: مقارنة طرق الإفصاح

إن القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بإعطاء، صورة صادقة عن الوضعية المالية، مهنة المحاسبة بين مختلف الانظمة تواجه في الواقع العملي مخاطر الانحياز وسوء الفهم وعدم الدقة والغموض من خلال توصيل تلك المعلومات ضمن القوائم المالية لمستخدميها، وحتى تستطيع مهنة المحاسبة التخفيف من تلك المخاطر فاعتمدت مختلف الانظمة على تحديد مجموعة من القوائم المالية تحاول فيها الإفصاح عن مختلف المعلومات التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة .

الفرع الاول :قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعمل قائمة المركز المالي أو الميزانية على التزويد بالمعلومات للإدارة أو لأي أطراف خارجية ذات اهتمام بالمشروع عن الأصول والالتزامات والعناصر الأخرى ذات الصلة، لكن بسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعى المعيار الدولي الخاص بها إلى تقليل التزامات هذا النوع من المؤسسات طبقا لمبدأ التكلفة والمنفعة، فقد حدد الجزء 3 من المعيار قواعد عرض الميزانية والتي لا تختلف عن قواعد عرضها المنصوصة في المعيار الدولي IAS01 الإ أنه تم تقديم بعض التعديلات من أجل ضمان فهم أفضل لمستخدمي القوائم المالية، تمييز بين الأصول والخصوم المتداولة وغير المتداولة، حيث تم تقديم استثناء لهذه المؤسسات على أنه من المناسب أن ترتب هذه العناصر على أساس مبدأ السيولة لأنه أثبتت العديد من الدراسات أن عرض الميزانية وفق مبدأ السيولة يزيد من درجة الموثوقية والملائمة لهذا النوع من المؤسسات[1].

أما حسب النظام المحاسبي المالي فقد عرف الميزانية على أنها قائمة تبين موارد المشروع (الأصول)والالتزامات المترتبة على هذه الموارد (الخصوم) ،وكذلك حقوق أصحاب المشروع في لحظة زمنية معينة و تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الاصول وعناصر الخصوم (المتداولة وغير المتداولة).

فحسب تعريف النظام المحاسبي المالي المستمد من المعيار الدولي رقم 01 لم يقدم أي تعديلات تتوافق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحمل الالتزامات المحاسبية مثلها مثل المؤسسات الكبيرة وهذا ما قد يؤثر سلبا على طريقة إعداد الميزانية وحجم المعلومات المفصح عنها.

الفرع الثاني :قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

[1] مادة تدريبية للمعيار لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم،الجزء 3لندن،2009،ص35.

تقوم هذه القائمة بالتزويد بالمعلومات عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة، فالمستثمرين والدائنين عادة ما يستخدمون هذه المعلومات عن الماضي للمساعدة في تقييم مدى ازدهار المشروع، لذلك فإن قرارات الاستثمار ومنح الديون تعكس توقعات المستثمرين والدائنون عن الأداء المستقبلي للمشروع فهذه التوقعات عادة ما تكون مبنية على الأقل جزئياً على التقييم لأداء المشروع في الماضي.

لقد حدد المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص طريقة عرض هذه القائمة بما يتوافق مع احتياجات مستخدمي المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحدد بذلك خيارين للعرض والإفصاح كالتالي :[1]

- **الخيار الأول** :يكون بتقديم قائمة واحدة للدخل شاملة بما فيها الايرادات والأعباء والعناصر المعترف بها مباشرة في الأموال الخاصة؛
- **الخيار الثاني**: هو تقديم قائمتين (قائمة حول الايرادات والأعباء، وقائمة عن الدخل الشامل حول النتيجة الصافية المحققة في القائمة السابقة، وكل العناصر المكونة للنتيجة).

أما حسب النظام المحاسبي المالي فجدول حسابات النتائج هي عبارة عن كشف بإيرادات المشروع خلال فترة زمنية، والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليه.

لقد حدد المعيار الإبلاغ الدولي خيارين للعرض، قائمة الدخل وذلك مراعاة لطبيعة عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أجل تقليل التزامات الإفصاح في حال ماكان زيادة حجم الإفصاح ليس له داعي.

الفرع الثالث : قائمة التغيرات في حقوق الملكية(جدول التغيرات في الاموال الخاصة)

هي عبارة عن التغيرات بين تاريخين للميزانية سواء بالزيادة أم بالنقص في صافي أصولها خلال الفترة، باستثناء التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين مثل المساهمة في رأس المال وتوزيعات الأرباح، وبذلك يكون إجمالي التغير عبارة عن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن نشاط المؤسسة، فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع و الالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل تحويل التزامات المشروع لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر.[2]

فقد حددها كل من المعيار الإبلاغ المالي الخاص IFRS-pme والنظام المحاسبي المالي بنفس التعريف المذكور سابقا الإ أن المعيار الدولي قدم استثناء وصرح المجلس انه يمكن عرض قائمة الدخل (اختياريا)بدلا من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية إذا كانت التغيرات في حقوق الملكية فقط تنشأ من: [3]

---

[1] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة،**–مادة تدريبية –** فيها النص الكامل للقسم 05 " عرض قائمة الدخل ،اصدار مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لندن ،2009،ص32

[2] http://www.fasb.org.consulte le 02.01.2016 à21:00.

[3] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة،**–مادة تدريبية –** فيها النص الكامل للقسم 26 " الدفع على أساس الاسهم اصدار مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لندن ،2009،ص32.

- الربح أو الخسارة؛
- دفع أرباح الأسهم؛
- تصحيح أخطاء الفترة السابقة؛
- التغيرات في السياسات المحاسبية.

الفرع الرابع : جدول تدفقات أموال الخزينة(جدول سيولة الخزينة)

حسب المعيار الإبلاغ المالي الدوليIFRS-Pme هي قائمة تبين المعلومات حول التدفق النقدي، وهي مفيدة من حيث أنها تزود مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد أو(معادله) واحتياجات المؤسسة لاستخدام هذه التدفقات النقدية، فهي توفر المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمؤسسة، والتي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وهناك طريقتين للعرض أما الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، وحددها المشرع الجزائري بالمثل لكن أوصى بتطبيق الطريقة المباشرة لعرض جدول سيولة الخزينة[1].

إن الالتزامات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منخفضة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، التي تطبق المعايير المحاسبية الكاملة، وحدد بذلك المجلس أسباب ذلك في النقاط التالية :[2]

- بعض المعلومات الغير مفصح عنها، لأنها تتعلق بقضايا تم طرحها على مستوى المعايير الكاملة، ولا تعني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا يتم إدراج بعض الإفصاحات، نظرا لاحتياجات المستخدمين، وكذا على أساس مبدأ التكلفة والمنفعة؛
- تقييم البيانات المالية وعرضها لتلبية احتياجات المستخدمين.

تعتبر هذه النقاط المذكورة كدليل بالنسبة لمجلس المعايير المحاسبي الدولي من أجل تحديد المعلومات التي من شأنها أن تكون ملائمة لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم تكيفها في عملية تطوير المعيار الخاص بها، وأن هذه الافتراضات تتعارض وطبيعة نظام المحاسبي المالي الذي اعتمد على معايير المحاسبية الدولية الكاملة في اعداده. أي أن هذا النظام لم يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لذلك انطلقت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية تطبيق خاطئة منذ البداية .

المطلب الرابع: ضرورة تبني النظام المحاسبي المالي للمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالم ص م

قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي، والذي نتج عنه اعتماد النظام المحاسبي المالي، وذلك بهدف مسايرة الممارسة المحاسبية العالمية وتقديم معلومات موحدة ذات مصداقية من خلال قوائم مالية تمتاز بالشفافية والوضوح.

---

[1] الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة ،العدد 19،المؤرخة في 25مارس 2009،**مرجع سبق ذكره** ،ص 26.

[2] basis for conclusions IFRS for SMES,**opcit**,p3.

فإصلاح المنظومة المحاسبية بتبني استراتيجية توحيد تأخذ بمعيار الإبلاغ المالي للتقارير المالية، تعد الخطوة صعبة، وذلك لوجود العديد من المعوقات الاقتصادية والقانونية. وكذا عدم إجراء دراسة محكمة تنبع من الواقع الجزائري لفهم المعيار ومحاولة تكيفه بما يتميز به هذا الواقع، فضلا عن غياب تام لأي نوع من العلاقات التي تربط المنظمات المهنية الجزائرية وممثليها مع هيئة المعايير المحاسبة الدولية . بل أكثر من ذلك، فيمكن ملاحظة غياب أي تفكير أو محاولة تسعى للمساهمة في التغذية الرجعية(Feedback)التي تطرح على موقع الهيئة في الشبكة لأغراض عديدة من بينها المساهمة في إعداد وتحيين المعايير، بين أوساط المهتمين بمجال المحاسبة من مهنيين وأكاديميين، وذلك يرجع بدرجة أولى لغياب الثقافة الانجليزية في الجزائر.[1]

إن النظام المحاسبي المالي جاء بناء على مرجعية أنجلوسكسونية غير مستقرة أين تكون الأسواق المالية جد متطورة ومتقلبة وثقافة محاسبية متطورة كذلك، لهذا من الخطأ أن يتم تعميم النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات حيز التطبيق اضطر معدو ومستخدمو دون مراعاة حجمها وقدرتها على تقديم المعلومات.

لقد أدرك مجلس المعايير المحاسبية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع الافصاح عن وضعيتها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية الكاملة الموجه اصلا للمؤسسات التي تعمل في بيئة معقدة ومتطورة ،لذى وضع المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخيف العبء المحاسبي وفي نفس الوقت يمكنها الحصول على قوائم مالية وفق مرجعية دولية تستطيع بها الخروج وراء الحدود للبحث عن رؤوس أموال وتوسيع نشاطها دوليا ، حيث تم وضع التبسيطات في هذا المعيار من أجل ضمان نجاحه وعلى إثر ذلك حذفت العديد من المعلومات الواجب الافصاح عنها على مستوى هذا المعيار ،و الموصي بها في المعايير المحاسبية الكاملة، نظر لأن يوجد بعض المعايير معقدة للغاية وغير ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتطلب حكم خبراء في مجال وخاصة ان مختلف معاملات هذه المؤسسات تتسم بالبساطة و استخدام هذه المعايير لا يبررها.

عليه فالمعيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي أرغمت على تطبيق نظام محاسبي يفوق قدراتها ولا يحد من امكانيتها وخاصة الدولية. لنا اعتبرته العديد من الدراسات أنه أداة لدفع هذا القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وخاصة في الدول النامية التي تعاني مشكل التنمية، مما يجعله فرصة لتسهيل وصولها للأسواق العالمية.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحتاج إلى تحسين نظمها والقدرة على تجهيز البيانات لمطابقة احتياجاتها من المعلومات، مما يؤدي إلى أداء أفضل والحد من العقبات المالية والتنظيمية، فبالرغم من الانخفاض

---

[1] أمال مهاوة، **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة ،2010-2011،ص25. المحملة من الموقع التالي:

https://www.google.fr/?gws_rd=ssl#q=:bu.univouargla.dz%2FMhawa_Amel.pdf%3Fidthese%3D634+%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84+%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%88%D8%A9 يوم : 2015.01.01 على الساعة 20:00

الأساسي في نسبة الفائدة المسجلة خلال سنة 1998، لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من صعوبات مالية، أثرت سلبا على سيره وإنعاشه. فهناك صعوبة كبيرة على مستوى البنوك للحصول على قروض فيعاني جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إن لم نقل كلها من عجز على مستوى الخزينة،[1] وقد يعد من أسباب صعوبة حصولها على تمويل هو تماثل المعلومات وضعف بنيتها المحاسبية وإن لم نقل صعوبة تطبيقها، فإحداث توافق بين النظام المحاسبي المالي مع المعيار الإبلاغ الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يراعي أكثر مبدأ التكلفة والمنفعة من المعلومة يشكل اصلاح مهم في البنية المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن ويبقى السؤال مطروح هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جاهزة لتبني معيار الإبلاغ المالي دولي خاص بها أو سوف يتم ارهاقها بنظام لا يتمشى وظروفها الاقتصادية وهذا ما سوف نحاول الاجابة عليه في الفصل الثالث.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبادر معظم الدول حاليا إلى دعم مجلس معايير المحاسبة الدولية، و أن تجد لها مكانا في مسار صناعة المعايير الدولية حتى لا تجد نفسها منعزلة محاسبيا ومن ثمة اقتصاديا، فالاتجاه العام يسير نحو التوحيد الدولي في المعايير المحاسبة، حيث من الملاحظ أن دولا عديدة اتجهت إلى تكيف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئية لكل دولة وحسب درجة تأثرها بضرورة وجود لغة محاسبية دولية .

المطلب الأول: ضرورة وجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]

إن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات. ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومة والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل ومع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول. فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية ربما قد تشكل عقبة رئيسة أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة. فمن الناحية الاقتصادية هناك اختلاف كبير في تأثير صفقة ما على مؤسسة تجارية يقوم بها

---

[1] بلالطة مبارك، بن دريمع سعيد ، **الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى دولي حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،المغرب، ماي ،2003،ص3.

[2] امال مهاوة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص82-83.

شخص واحد أو شخصان وتأثيرها على مؤسسة كبيرة، فرغم حدوث نفس الصفقة لكلا المؤسستين، إلا أن الظروف التي تتم فيها مختلفة، وبالتالي على المحاسبة أن تكون قادرة على تبيان ذلك.

ومنذ ظهور المحاسبة وهي تطبق على جميع المؤسسات على حد السواء دون مراعاة شكلها أو حجمها، لكن مع بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصنيف العوامل الرئيسة التي تساهم في نجاح هذه المؤسسات أو فشلها إلى مجموعتين: عوامل خارجية مثل المنافسة، التشريعات الحكومية، التكنولوجيا وعوامل بيئية أخرى وعوامل داخلية مثل مهارات التسيير والنظم المحاسبية. ففي دراسة أجراها Wichmann سنة1983حول المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة من خلال تقييمه لمجموعة من العوامل المحيطة وجد أن 60 % من المشاكل يعود إلى المحاسبة، وتصنف هذه المشاكل خاصة في مسك الدفاتر المحاسبية واستخدام المعلومات المحاسبة والرقابة النقدية والرقابة على التكاليف. أما عن النسبة المتبقية 40 % أرجعت إلى مشاكل أخرى كالتسويق من حيث التخطيط وتحديد السوق المستهدف والتسعير، إلى جانب مشاكل إدارية أخرى تمثلت في التخطيط على المدى الطويل ومراقبة المخزون واختيار الموظفين والإشراف عليهم والسيطرة على الديون وغيرها.وبعبارة أخرى، فإن المشكل ككل نُسب إلى المحاسبة أو إلى قضايا ذات الصلة بالمحاسبة.

وكما أثبتت دراسة حديثة أخرى أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية على 7000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 20 دولة نامية بالأدلة أن لجودة المحاسبة في هذا القطاع أثرا بالغ الأهمية على كفاءة الاستثمار ونجاعته. تظهر أهمية المحاسبة في دورها كأداة لتسيير القرارات على المستوى الكلي والجزئي، فضلا عن أداة للإثبات والرقابة، وعليه قدم مجلس المعايير المحاسبية الدولية، معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وموجه خصوصا لتحفيز اهتمام المستثمرين و الجهات المانحة لرؤوس الأموال من أجل ضمان توفير اتصال مالي وقابل للمقارنة وذو جودة عالية وأرجع المجلس أسباب وجود هذا المعيار للأسباب التالية :[1]

- المؤسسات المالية التي أصبحت تقدم قروضا خارج حدودها الوطنية، ففي معظم الدول، أكثر من نصف المؤسسات المستفيدة من القروض لدولة ما تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولاتخاذ قرارات الاقراض و وضع شروطه و أسعار الفائدة يتطلب وجود القوائم المالية ، كذا اجراء مقارنات بين القوائم المالية يعد عاملا محدد لكفاءة أسواق رأس المال؛
- الموردون يردون تقييم الاوضاع المالية للمستثمرين في بلدان اخرى قبل بيع سلعهم أو خداماتهم على الحساب؛
- وكالات التصنيف المالي في محاولة وضع تصنيف موحد عبر الحدود مثل البنوك وغيرها من المؤسسات التي تعمل عالميا فتعتبر الارقام المالية المقدمة لها ذات اهمية حاسمة بالنسبة لعملية التصنيف؛
- الموردون الأجانب الذين يستخدمون القوائم المالية لتقييم افاق علاقات التجارية على المدى الطويل؛
- مؤسسات رأس المال الاستثماري التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] Base de conclustion IFRS pourPME ,**Op.cit** ,p15.

- المستثمرين الخارجين الذين لا يشاركون في الادارة اليومية للمؤسسة.

فالاعتماد على مرجعية محاسبية ذات جودة عالية، ضروري لتسيير شؤون المؤسسة في مختلف انحاء العالم وذلك من خلال الاعتماد على قواعد محاسبية محكمة تضمن الرقابة المستمرة، حيث يجب توفير منبر اعلامي للمؤسسات الموجهة للأسواق المالية من أجل مساعدتها على تخطيط أعمالها وقرارتها، وعليه يتطلب هذا وجود جهة داخلية فعالة وكفؤة قادرة على إدارة وتوليد تدفقات المعلومات. وعليه فوجود محاسبة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في تطويرها داخليا وخارجيا.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على تغيير البنية المحاسبية الى مرجعية دولية

لوضع اطار محاسبي خاص بالمؤسسات لابد من مراعاة الظروف التي تحيط بها، و التي نؤثر على خيارتها المحاسبية، وعليه يمكن ذكر العوامل التي تؤثر على البنية المحاسبية لتتماشى مع ظروفها، فالمحاسبة ماهي الا مرآة عاكسة للوضعية المحاسبية للمؤسسة، فهي تسعى إلى اختيار البديل المحاسبي الذي يلبي رغبات مستخدمي قوائمها المالية مما يساعهم ذلك في اتخاذ القرارات المناسبة ونذكر كالتالي:

الفرع الأول :التبعية الى الأسواق العالمية

انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض وظهورها كسوق واحدة قد يتطلب من الفاعلين فيه توفير معلومات تمكن المستثمر من تحديد القيمة المحورية التي تعتبر أساس القرار الاستثماري، وعليه فالتعاملات الدولية قد تؤثر على طبيعة مسك المحاسبة بشكل أساسي على مقدار الثقة التي يضعها المستثمرين بالمعلومات المتاحة والمنشورة و تلك التي تتدفق من قنوات متعددة .

1.التعاملات الدولية :إن المؤسسات التي لديها عمليات توزيع على نطاق واسع جغرافيا يجب عليها تلبية احتياجات مستخدمي قوائمها المالية، فوفق الدراسة التي أجراها B .Raffourier 1995 أكد أن المؤسسات التي تمارس أنشطة على الصعيد الدولي هي معنية أكثر من غيرها عن الافصاح عن معلوماتها لتلبية احتياجات المستخدمين الاجانب ، ووفق دراسة G. Joachim et S Thorsten 2006 أكدت على وجود علاقة ايجابية بين الأنشطة الدولية للمؤسسة وامكانية الافصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية بطريقة اختيارية.[1]

الفرع الثاني : حوكمة المؤسسات

ظهر مفهوم حوكمة المؤسسات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين الادارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة ،ففي سنة 1976 قام كل من "Jenson &Meckling " الاهتمام بموضوع الحوكمة من أجل حد من المشاكل التي تنشأ جراء فصل الادارة عن الملكية ،ولكن البداية

[1]Daniel Zeghal & Yosra MNIF Selmani ,Analyse des déterminants de l'adaptation des normes comptables internationales IAS/IFRS par les groupes français ,Revue des science de gestion,direction & gestion n°245-246-comptabilite .http://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2010-5-page-99.htm Consulté le :01.06.2015 à 22:00.

الحقيقية للاهتمام بها بدأ حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات Cadburyفي ديسمبر 1992تقريرها ،ولقد أخذت الحوكمة بعد دولي بعد الازمات المالية وإفلاس العديد من الشركات الامريكية سنة 2001.[1]

1.تعريف حوكمة المؤسسات: يعد تقرير الصادر عن المنظمة التنمية والتعاون الدولي سنة 1999 بعنوان مبادئ الحوكمة المؤسسات هو أول اعتراف دولي رسمي بمفهوم الحوكمة حيث عرفها هذا الأخير بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين .[2]

ويقصد بها كذلك وضع النظام الامثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد الشركات وحسن توجيهها ومراقبته من اجل تحقيق أهداف الشركة والوفاء بمعايير الافصاح والشفافية، حيث أن رسم وتنفيذ التوجيهات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين يظهر بوضوح حسن إدارة الشركة وتبنيها لنظام شفاف يضمن للشركة النجاح ويحميها من الفساد ويقيها من التعرض لازمات مالية أو المساهمة في حدوث انهيار بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.[3]

2.خصائصها :يمكن تلخيص خصائص الحوكمة في الشكل التالي :

الشكل رقم (2):خصائص حوكمة المؤسسات

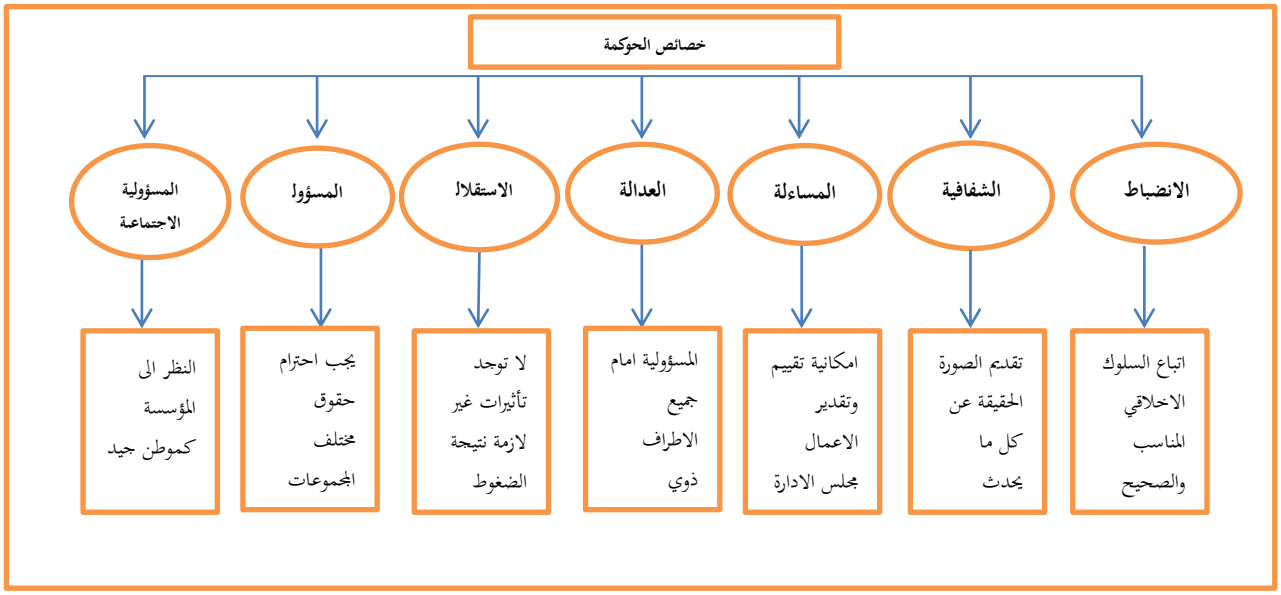

المصدر : نفس المرجع السابق،ص6.

---

[1] محمد مصطفى سليمان ،**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2006،ص14.

[2] حبار عبد الرزاق ، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العددالسابع ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،ص76.

[3] حساني رقية وأخرون ، مداخلة بعنوان : **آليات الحوكمة الشركات ودورها للحد من الفساد المالي والاداري** ،ملتقي دولي حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،06-2012/05/07،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر ،ص5.

3.نماذج الحوكمة[1] : إنّ حوكمة المؤسسات ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بشكل أساسي في إدارة المؤسسات ومراقبتها بما يضمن حقوق أصحاب المصالح، فهي تسعى لتعظيم المصلحة العامة على عكس المنفعة الشخصية، ومن هنا جاءت نماذج الحوكمة، وهي عبارة عن تطبيقات وصف وتمثيل لوضعية الحوكمة الموجودة في بلد ما،وهنالك نماذج منغلقة واخرى مفتوحة وهناك تقسيم آخر قسمها إلى نموذج الحوكمة في الدول الأنجلوساكسونية، اللاتينية، دول ذات الأصول الجرمانية واليابان، وهناك تقسيم آخر قسمها إلى نموذج الحوكمة الموجه بالسوق وآخر موجه بكبار الملاك، إلاّ أن جميعها يمكن أن ينحصر بصفة أساسية في النموذج الداخلي والنموذج الخارجي.

1.3. النموذج الخارجي لحوكمة المؤسسات: يقوم هذا النموذج على افتراض بأن حوكمة المؤسسات تستخدم لحماية مصالح، واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفرادا، أو مستثمرا مؤسسيا، لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى المؤسسة لتحقيق مصالحهم، ورغباتهم، والفئة الوحيدة التي لديها القدرة للتأثير على قرارات الإدارة، فالإدارة من منظور هذا النموذج هي وكيل لأصحاب المال حملة الأسهم، ووظيفتها الأولى هي تعظيم ثروة حملة الأسهم، لذا فإن مقياس نجاح المؤسسات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة التي تقدم للمساهمين .

2.3. النموذج الداخلي للحوكمة: يأتي النموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات الذي يطبق بشكل أساسي في كل من ألمانيا واليابان، والذي يعتمد بشكل أساسي على مشاركة البنوك والمستثمر المؤسسي في عملية الحوكمة، حيث تزداد نسبة ملكية البنوك والمستثمر المؤسسي في المؤسسات فهؤلاء المساهمين من المستثمرين المؤسسيين والبنوك تتوافر لديهم القدرات والإمكانيات التي تمكنهم من الرقابة على الإدارة وضبط أدائها.

4.حوكمة المؤسسات والبنية المحاسبية : إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير وعلاوة على ذلك فهناك تأثيرا لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أصحاب المصالح ، والذين يحاولون التقليل من مشكل تماثل المعلومات وتعزيز ثقتهم في المؤسسة.

وعليه يمكن توضيح أهم العوامل التي تؤثر على اعتماد المؤسسة على المرجعية الدولية فيما يلي[2]:

---

[1] حمادي نبيل وعمر علي عبد الصمد ، **النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة لـ و م أ و فرنسا**،مجلة الباحث ، المحملة من الموقع التالي : http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/La%20realite%20de%20la%20gouvernance%20dentreprise%20dans%20lenvironnement%20des%20affaires%20dans%20les%20developpements%20algeriens%20dans%20le%20cadre%20du%20cours%20/hamadi_nabil.pdf .يوم :02.05.2015،على الساعة 21:00.

[2] Daniel Zéghal et Yosra Mnif Sellami, ,**Op.cit**,p246.

1.4. نوعية مكاتب التدقيق : أثبتت العديد من الدراسات دور مكاتب التدقيق في تغيير البنية المحاسبية للمؤسسة في اطار نظرية الاشارة ، أكد العديد من الباحثين منهم R.S.O. Wallace et K. Naser1995 إن مكاتب التدقيق تشجع زبائنها على افصاح اكبر قدر ممكن من المعلومات ،والاعتماد على مرجعية دولية في اعداد القوائم المالية الذي من شأنه يزيد من حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها ،ويرجع تشجيع مكاتب التدقيق على تغيير بنيتها المحاسبية لزبائنها وفق المرجعية الدولية لسببين رئيسين :

- إجبار الزبائن على تطبيق معايير محاسبية صارمة ذات جودة عالية لإثبات جدية هذه المكاتب والمحافظة على سمعتها.
- أن ترى هذه المكاتب واضعي المعايير المحاسبية الدولية ذوي مؤهلات علمية عالية في مجال المحاسبة .

ومن نتائج الدراسات التي اثبتت وجود علاقة ايجابية بين المكاتب التدقيق الدولية "Big4"واعتماد معايير محاسبية دولية بصفة اختيارية دراسةZÉGHAL Daniel &Yosra MNIF SELLAMIS سنة 2010 في دراسة اجريت على الشركات الفرنسية التي اعتمدت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بصفة اختيارية قبل الزامية تطبيقها سنة 2005.

2.4.حجم المديونية : أكدت العديد من الدراسات أن حجم المديونية يؤثر على البنية المحاسبية للمؤسسة فوفق دراسة اجرها M. Jensen et W. Meckling (1976) ترى أن التمويل الخارجي يشكل فرصة للمساهمين لنقل الثروة في حساباتهم الخاصة على حساب الدائنين. وفي الواقع المساهمين لديهم حافز لاستثمار الأموال المقترضة في مشاريع محفوظة بمخاطر من اجل زيادة العائد المتوقع ومن دون تكبد أي تكلفة اضافية، ولذلك فإن المؤسسات التي تستدين كثيرا هي أكثر حاجة إلى وجود رقابة فعالة على علاقة الوكالة التي تربط المساهمين والدائنين، وبالتالي فالإفصاح عن المعلومات الاضافية ضمن القوائم المالية تستخدم من قبل الدائنين من أجل مراقبة وضعية المؤسسة.

وأكدت دراسة أجريت C. Michaïlesco (1998) et M. Chavent et al (2005) أن حجم المديونية يؤثر فعلا على حجم المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية. ويمكن القول أن نسبة المديونية تعد من أهم المحددات التي تؤثر في عملية الاختيار المحاسبي، حيث تميل الإدارة العليا للمنشآت التي تزيد فيها الأموال المقترضة عن الأموال المملوكة إلى اختيار تلك الطرق والسياسات المحاسبية التي يترتب عليها زيادة صافي الربح ومن ثم زيادة حقوق الملكية[1]، وذلك تخفيفاً لحدة القيود أو الشروط التي تفرضها اتفاقيات القروض على أنشطة تلك المنشآت وغالباً ما تتعلق هذه القيود والشروط بحجم حقوق الملكية.

[1] Mohamed El HADDAD &Rajaa AMZILE ,**La nouvelle norme comptable « IFRSpour PME »:Enquête sur son application aux PME marocaines** ,International Journal of Innovation and Appllied Studies,vol 11,2may2015 ,p431http:// www.ijias.issr-journals.org/ Consulté le 04.04.2015 a 20:00.

3.4.الملكية الفردية : أكدت دراسة التي قام بها الباحثين G. Joachim et S. Thorsten (2006) أن تركيز الملكية يؤثر على تبني معايير محاسبية دولية. ونقلاً عن (مذكور , جمال عبد الغنى , 2008) أنه في حالة المنشآت التي تدار بواسطة ملاكها، فإن المدير سوف يتخذ جميع القرارات التي تعظم منفعته وأرباحه، ولكن في حالة إذا ما امتلك المدير أقل من 100% من رأس المال (انفصال الملكية عن الإدارة بدرجة ما) ، فإنه سوف يميل إلى بذل مجهود أقل مقارنة بالمدير المالك، وسوف يميل إلى الحصول على المزيد من المزايا الإضافية لأن جزءاً من تكلفتها سوف يتحمله الملاك الآخرين. وتتنبأ النظرية الإيجابية للمحاسبة، بأن المؤسسات المدارة بواسطة مديرين أجراء تكون أكثر احتمالاً للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدى إلى زيادة الأرباح المقرر عنها من المؤسسات التي يديرها ملاكها.[1]

الفرع الثالث : الخصائص التشغيلية

إن الأهداف الوظيفية للنظام المحاسبي من قياس واتصال تتحدد في ضوء الأهداف المرغوبة من النشاط وتختلف أهداف النظام المحاسبي للمؤسسة بإختلاف النطاق الوظيفي للوحدة مما يترتب عليه إختلاف تطبيق المبادئ والأسس والقواعد والأساليب والإجراءات وكذا حسب البيئة التي تنشط فيها، وعليه فخصائص التشغيلية للمؤسسة لديها اثر كبير في تحديد الاساليب والقواعد المحاسبية المتبعة حيث يوجد خاصيتين تشغيليتين في المؤسسة تم التأكد من تأثيرهما على تبني المعايير المحاسبية الدولية وهما كالتالي:[2]

1.حجم المؤسسة :وفق دراسة اجرها M. Jensen et W. Meckling (1976) ان تكاليف الوكالة تزيد كلما زاد حجم المؤسسة وعليه فعلى المؤسسات أن تفصح عن معلومات أكثر من أجل تقليل تكاليف الوكالة فالمؤسسات ذات الحجم الكبير تفصح عن معلومات أكثر من غيرها من أجل تقليل مصاريف الوكالة. ووفق دراسة M. Firth, 1979 et A.T. Craswell et S.L. Taylor 1992 المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تشكل مصدر رئيسي للمعلومات الاضافية يجب أن تكون أقل كشف عن المعلومات الاضافية التي يمكن ان تضعها في موقف تنافسي غير ملائم، وأخيرا، وفقا لنظرية إشارة أكدت دراسة M. Bourmont, 2006 يجب تشجيع مسيرين المؤسسات الكبيرة أن يقدم تقريرا للمستثمرين على نوعية أعمالهم من خلال نشر معلومات اكثر،وأكدت دراسة R. Cuijpers et W. Buijink 2005 على وجود علاقة ايجابية بين حجم المؤسسة

---

[1] محمد محسن عوض مقلد، **النظرية الايجابية للمحاسبة وتفسيراتها لدوافع الإدارة تجاه بدائل الاختيار المحاسبي**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، مصر 2009-2010 ،ص 30،محملة من الموقع : http://www.mohmaklad.weebly.com/uploads/5/8/3/6/583620/__.doc بتاريخ:2015.06.07 على الساعة 21:00.

[2] Houda Affes et Antonello Callimaci, **LES DÉTERMINANTS DE L'ADOPTION ANTICIPÉE DES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES** : CHOIX FINANCIER OU OPPORTUNISME, COMPTABILITÉ – CONTRÔLE – AUDIT / Tome 13 – Volume 2 – Décembre 2007 ,p156
http://www.cairn.info/revue-comptabilite-controle-audit-2007-2-page-149.htm Consulté le 01.05.2015 à 21:00.

واعتماد المعايير المحاسبية الدولية بشكل اختياري .اما المؤسسات الصغيرة فأكدت العديد من الدراسات أن هذا النوع من المؤسسات لا تحتاج إلى مشورة متطورة في مجالات المحاسبة والضرائب ومراجعة الحسابات، ولكنها تحتاج إلى محاسبة فعالة منخفضة التكاليف وإرشاد إداري من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وتوجيه كل الأفعال باتجاه الهدف المطلوب، إذ يرجع ذلك إلى حجم الاستثمارات التي تميز القطاع فضلا عن إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية.

2. معدل الربحية : أكدت العديد من الدراسات أن لمعدل المردودية أثر على تبني معايير محاسبية دولية، فكلما كان مستوى العوائد مرتفع كلما يميل المسيرين إلى الافصاح عن المعلومات التي تشير إلى مهاراتهم الإدارية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين مستوى اجورهم ،ويذكر أن كلما كانت تكلفة رأس المال أكثر كفاءة كلما سعى المسيرين إلى الإفصاح عن وضعية المؤسسة للمستثمرين المرتقبين من أجل تقييم الاوراق المالية، وأكدت دراسة أجرها الباحثين C. Leuz et R. Verrecchia (2000) et G. Joachim et S. Thorsten(2006) على شركات ألمانية ان معدل المردودية يؤثرا إيجابيا على اختيار استراتيجية تبني معايير محاسبية دولية بطريقة اختيارية .

تشكل المحددات المذكورة سابقا والتي تؤثر على تبني معايير محاسبية دولية، تم اختبارها على معايير المحاسبية الدولية الكاملة Full IFRS أي على المؤسسات كبيرة الحجم، وبما أن هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف تماما على المؤسسات الكبيرة فقد يمكن أن تشكل هذه المتغيرات فارقا عند اختبارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدى قدرتها على تبني المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS –PME.

يمكن القول بأن التعاقدات / الالتزامات الضمنية قد ينظر إليها كأحد محددات اختيار سياسة محاسبية معينة من بين السياسات المحاسبية البديلة، حيث تميل الإدارة إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدى إلى زيادة صافى الربح بهدف التأثير على الأطراف الأخرى المهتمة من أصحاب المصالح، وذلك عند تقديرهم لسمعة الشركة في مجال الوفاء بالتعهدات والالتزامات الضمنية، ويعتبر ذلك تجسيد لأحد أهم مشاكل الوكالة، وهي مشكلة عدم تماثل المعلومات [1]وفقاً لنظرية المحاسبة الإيجابية وذلك بهدف حصر بعض الدوافع الاقتصادية والسلوكية للمؤسسات في حالة المفاضلة بين السياسات المحاسبية للظاهرة ،يستلزم تفسيرها من خلال النظرية المحاسبية الإيجابية التي ترتبط بالجانب التطبيقي حيث يتم ملاحظة الواقع العملي وتفسيره وتحليله والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وعليه يجب أن تتضمن المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية لكي تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قرارات ملائمة لتفضيلاتهم الاستثمارية، وعليه تم اختيار مجموعة عوامل يتم اختبارها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمعرفة مدى جاهزيتها على تبني معيار دولي خاصة للتقارير المالية. وهذا سوف ندرسه في الفصل الثالث.

[1] محمد محسن عوض مقلد،**مرجع سبق ذكره** ،ص 35.

المطلب الثالث: إجراءات تغيير البنية المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن نجاح انتقال المؤسسة إلى تغيير بنيتها المحاسبية متوقف على مدى نجاحها في إدارة التحضيرات التنظيمية السابقة لهذا التطبيق لأن عبء تغيير البنية المحاسبية يقع على المؤسسة بالدرجة الأولى، من حيث التغيرات التي ستعرفها على مستويات مختلفة ومراحل مختلفة بدءا باستعدادها لاحتواء التغيرات الناتجة عن أول تطبيق وخاصة عند اعتمادها على مرجعية دولية، ثم ضمان استمرارية تطبيق هذا التغيير في السنوات اللاحقة، فضلا عن تأثر جل أنظمتها المعلوماتية وهياكلها التنظيمية ووظائفها الأساسية.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التحضيرات السابقة للانتقال إلى بنية محاسبية جديدة.

الفرع الأول :التحضيرات السابقة للتغيير[1]

لقد مرت المؤسسات الجزائرية بما فيها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بإجراءات تغييرية جذرية لمنظومتها المحاسبية وعليه فلقد استفادت من تجربة سابقة عندما طبقت النظام المحاسبي المالي لأول مرة سنة 2010وعليه فهذه التجربة قد افادتها كثيرا وعليه فتحين هذه التجربة لمرجعية محاسبية مثل " IFRS-PME" أقل تعقيدا وقد تمر بمراحل أقل.وعليه يمكن استعراض أهم المراحل التي قد تمر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال ما قررت تغيير بنيتها المحاسبية .

1. مشروع الانتقال للمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تصبح المؤسسات ملزمة بتطبيق المعايير الدولية متى قررت الدولة التي تنتمي إليها اعتماد هذه المعايير كمرجعية محاسبية وطنية، وفي حالات أخرى تلجأ المؤسسات إلى تطبيق المعايير بالرغم أن الدولة التي تنتمي إليها لم تقرر بعد الاعتماد الرسمي لها ،خاصة إذا كانت هذه المؤسسات تتعامل في الأسواق المالية العالمية أو تعد قوائم مالية مجمعة وفي كلتا الحالتين فإن قرار المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية سيلزمها وضع مشروع لذلك الغرض مثلا مشروع "IFRS-PME"ويصبح تسيير هذا المشروع والمشاريع الجزئية المترتبة عنه أمرا ضروريا، بهدف التحكم في الآجال وضمان بلوغ الأهداف المسطرة سواء من طرف منفذي المشروع أو من طرف الإدارة العامة للمؤسسة، لذلك يجب تحديد النقاط الأساسية بشكل مسبق و المتعلقة بوضع الأولويات والالتزامات بهدف تشخيص العوامل اللازمة لنجاح القيادة الفعالة لمشروع" IFRS-PME".

ويعتبر مشروع " IFRS-PME"غير معقد من حيث مكوناته التقنية والتنظيمية نظرا لكونه يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن هذا لا يعني أن مشروع التطبيق يتطلب الدعم والإمكانيات اللازمة من أجل

---

[1] ترويسة سعاد ،**اثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الاقتصادية** ،مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة2،الجزائر ، سنة 2009-2010،ص ص 120-123 بتصرف. المحملة من الموقع :http://www.wadilarab.com/t51461-topic بتاريخ 03.09.2015 على الساعة 22:00.

التغلب على القيود التقليدية التي ممكن أن تواجه مثل هذه المشاريع، والمتمثلة في الموارد المادية والمالية والآجال الكافية للتنفيذ بالإضافة إلى الموارد التنظيمية التي تستدعيها إدارة التغيير.

في إطار التحضيرات التنظيمية السابقة للانطلاق في تطبيق المرجعية الدولية، ترى المؤسسات التي خاضت التجربة (خاصة الأوربية) أن الانتقال لا يتم دفعة واحدة، و إنما يتم عبر مراحل كما تؤكد على ضرورة تدخل خبراء خارجيين مهنيين للمتابعة والتأكد من عدم انحراف الإنجازات عن الخطة الموضوعة، لذلك فهي تعتمد بشكل كبير على اقتراحات ونصائح مكاتب الاستشارة و محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة والمحللين الماليين وحتى الأساتذة و الأكاديميين المختصين في هذا المجال، إضافة إلى التأكيد على أهمية مشاركة المؤسسات في إقامة ملتقيات و ندوات و مؤتمرات من أجل زيادة التحسيس و التوعية، غير أن الملاحظ هو اختلاف هؤلاء الخبراء المهنيين في تحديد تفاصيل سيرورة الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية من حيث عدد المراحل اللازمة للانتقال أو من حيث الإجراءات التي تتضمنها كل مرحلة. وعليه يمكن تقسيم مشروع إلى أربع مراحل تتمثل في هيكلة وإطلاق المشروع، تشخيص ودراسة الأثر، وضع المشروع حيز التنفيذ ومتابعة التنفيذ.

2.هيكلة و إطلاق المشروع: تستوجب هذه المرحلة في البداية مرور فترة زمنية تتطلب تفكير استراتيجي عميق على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة من أجل التنبؤ بكل المشاكل و الصعوبات المتعلقة بالعمليات التشغيلية والرقابية التي تؤثر سلبا على السير الأمثل للمشروع ولكن مراعاة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة هي التي تتابع اجراءات تطبيق المشروع، وبعد مرور هذه الفترة يتم إطلاق المشروع بعد التأكد من توفر كل الظروف الملائمة، والتي تتطلب اتخاذ قرارات مبدئية بشأن تشكيل الفريق وتحديد أهدافه و إجراء اتصالات و مناقشات حول المشروع و كل متطلباته، من حيث تجهيز الموارد والتقسيم المبدئي للمهام و تحديد توقيت انطلاق كل مهمة، ومن أجل ضمان نجاح المشروع تظهر أهمية تنظيم ندوات وملتقيات من أجل تحسيس المؤسسات بهدف اتخاذ الاستعدادات اللازمة لأول لتطبيق. وتتطلب هذه المرحلة إجراء المهام التالية:[1]

- ضرورة توفير المعلومات المالية وغير المالية للإدارة ولجان المتابعة بالتواريخ المحددة؛
- قبل إطلاق المشروع يجب التأكد من عدم وجود أي مشاكل مرتبطة بوظيفة المحاسبة وفي حال وجودها يجب معالجتها أولا؛
- التأكد من وجود الموارد الكافية (مادية، بشرية، فنية،) ودراسة قابلية إدماج وظائف مؤقتة وانتقالية دون إرباك هيكلها التنظيمي.

[1] ترويسة سعاد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 123.

الفرع الثاني: تشخيص و دراسة الأثر[1]

يتم في هذه المرحلة تشخيص كل الآثار المرتقبة و ذلك من خلال مقابلة الخيارات التي أجريت على ضوء التفكير الاستراتيجي في المرحلة السابقة مع الواقع الميداني، وتبدأ هذه المرحلة بتحديد جميع الاختلافات بين المعيار الدولي الخاص" IFRS-PME"و بين السياسات المحاسبية المطبقة، وهذه العملية ستسمح ليس فقط بالتحقق من قدرة نظام المعلومات على جمع ومعالجة البيانات وفعاليته في توفير المعلومات المالية، ولكن أيضا توفير قاعدة للبدء في التحضير للتغيرات التي سوف يحدثها هذا الانتقال، كما يساعد أيضا على اختيار البدائل المحاسبية الملائمة والتي ستشكل السياسات المحاسبية الجديدة المتبعة من قبل المؤسسة، وعلى مستوى الإدارة العامة يتم تحديد استراتيجية الاتصال العامة، و يعني ذلك القياس القبلي للنتائج التشغيلية والتنظيمية لاستراتيجية الاتصال الجديدة كما يتم على هذا المستوى تحديد القرارات المستقبلية للمؤسسة على المدى الطويل على سبيل المثال : قرارات التوسيع و النمو الخارجي للمؤسسة، القرارات الخاصة بعمليات التمويل،...الخ و يؤثر انتقال المؤسسة إلى تطبيق المعايير الدولية في الواقع على كل مستويات المؤسسة و كل وظائفها، ولكن بدرجات متفاوتة حيث يمتد أثره إلى كل الوظائف التي تؤثر و تتأثر بالمعلومات المحاسبية، لذلك فمن الملائم قياس أثر هذا الانتقال بمساعدة جميع الأفراد العاملين في المؤسسة من أجل التوصل إلى اتفاق عام حول تحديد اثر تطبيق المعايير الدولية، إذ إن جزء كبير من نجاح مشروع يتوقف على تعاون و تنسيق الافراد و مشاركتهم، وعلى توفير الموارد الكافية من أجل تسهيل مهامهم و تدنية العبء الزائد على العمل الذى يسببه الانتقال من تطبيق نظام محاسبي إلى تطبيق نظام آخر وخاصة فيما يتعلق بعرض نتائج التشخيص على مراقب الحسابات و مكاتب تدقيق خارجية من أجل إبداء الرأي والنصيحة .

الفرع الثالث :وضع المشروع حيز التنفيذ

تعتبر عملية تجسيد مشروع صعبة ومعقدة، تتطلب تكوين فرق يعمل على عدة مستويات وعلى مختلف المصالح ويتطلب تفسير للعمليات التشغيلية والأدوار، لذلك من المهم إعداد خطة عمل عامة ومخططات جزئية مفصلة لتحديد تتابع الأدوار والمهام من أجل تفادي أي إرباك أو هدر في المواد، وفي بداية هذه المرحلة تكون المؤسسة قد انتهت من تقييمها لجميع الإجراءات الجديدة لإعداد الحسابات و إقفالها، وقد توصلت إلى تحليل مفصل لأنظمتها القائمة و مدى قدرتها على استيعاب التطورات الجديدة.

في هذه المرحلة تتطلب الخبرة التي تشكل دورا أساسيا ومع افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة إلى الموارد المالية الكافية وكذا الموارد البشرية الكفء قد يصعب عليها انجاز متطلبات هذه المرحلة والتي تتطلب مايلي: [2]

---

[1] ترويسة سعاد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص120.بتصرف

[2] ترويسة سعاد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص121،بتصرف.

- التأكد من أن الأفراد المسؤولين عن إنتاج المعلومات المالية، من تسجيل العمليات والأحداث إلى غاية إعداد القوائم المالية، في مستوى الخبرة و الكفاءة التي تمكنهم من الاستمرار في أداء وظائفهم مستقبلا دون خطأ أو تقصير؛
- إتاحة الموارد اللازمة من أجل تنفيذ سيرورة الانتقال دون الضغط على استمرارية الرقابة على المعلومات أو الرقابة الداخلية.

الفرع الرابع : متابعة التنفيذ

في بداية هذه المرحلة يكون قد تحددت معالم النظام المحاسبي الجديد ونجاح تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة يتوقف بشكل كبير على فعالية الرقابة الداخلية على المعلومة المالية، وعلى المستوى التطبيقي فإن مهمة اختيار هذه السياسات لا يجب أن تعهد إلى المسئولين عن إمساك الحسابات، ولكن يجب أن تصدر عن سيرورة اتخاذ قرارات يتم الموافقة عليها من قبل الإدارة، وتتحدد في نهاية هذه المرحلة ما إذا كان النظام الجديد يسير وفق المعايير المحددة مسبقا، وفي حالة وجود أي انحرافات يتم تحديد إجراءات معالجتها وتعديلها .

لقد تحولت العديد من المؤسسات في كثير من الدول إلى تطبيق المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشير الدراسات التي عنيت بتحديد آثارها المرتقبة على المؤسسة أن أهم هذه الآثار يتمثل في التكلفة الإضافية التي تتحملها المؤسسة، هذا بإضافة إلى العديد من الآثار التنظيمية الأخرى التي يمكن أن يكون لها أبعاد إيجابية.

المطلب الرابع: أثر تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يؤدي تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS-PME على الأرجح إلى تغيير المنهجية وسلوكية أصحاب المصالح الداخلين والخارجين للمؤسسة حيث يشكل هذا التغيير جانبا ايجابيا لكونه يسلط الضوء على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها التنموية وعلاوة على ذلك يشكل هذا التغيير تحديا جديدا بالنسبة لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال ادارة الاعمال (management) لكون هذا التوافق سوف يؤثر على اساليب ادارة المؤسسة وسبل اتخاذ القرار المعتمدة فيها (من ناحية مركزية المعلومة والقرار ومشاركته على نطاق واسع مع مختلف الجهات الفاعلة في مراقبة وقيادة المؤسسة (pilotage).

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مرجعية تراعي خصوصيتها من شأنه أن يغير رؤيتها وينطبق على وجه الخصوص على النقاط التالية [1]:

[1] HEDFI Mohamed Rached,**op.cit**,PP175-183.

الفرع الأول :الأثر على حوكمة المؤسسات

إنه من المثير للاهتمام تحليل الاثار المترتبة على امكانية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من أثر على أداء المؤسسات وعلى نظام المعلومات ونظام مراقبة التسيير وعليه يمكن تخليصها هذه مؤثرات المتعلقة بحوكمة المؤسسات كالتالي:

1.تصور جديد لمفهوم الأداء: إن أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها فهي تستخدم مجموعة من الموارد المختلفة لتوفير منتج أو خدمة ،وبذلك فهي تخلق وتوزع قيمة (valeur)،وفي هذا الاطار يأتي دور المحاسبة في توفير المعلومات المتعلقة بتلك العمليات لتلبية الاحتياجات الداخلية والخارجية ، لكون النظام المحاسبي المالي ليس موجه بالتحديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو بذلك لا يسلط الضوء على مفهوم خلق القيمة حقا بما يتوافق مع هيكل(Structure) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وفي الواقع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل مفهوم الأرباح الاستغلال الموضح في القوائم المالية مؤشرا رئيسيا لأداء المؤسسة ومردودية عمليتها وحتى المتعاملين مع المؤسسة يرون أن متغير النتيجة يمثل قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك والدائنين ...والخ، فالنتيجة هي حقيقة تمثل قدرة المؤسسة على البقاء على قيد الحياة والنمو وبذلك تساهم في تحديد القرارات الاستثمارية والتمويلية، وهذا التصور للأداء محدودا جدا، ولا يظهر أداء المؤسسة الداخلي من حيث خلق القيمة وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية والمادية للمؤسسة ،وهذه الطريقة تؤثرا فعلا على أساليب الادارة المتبعة من قبل مسير المؤسسة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحقيق أهداف الأداء وعليه فالاعتماد على مرجعية دولية مخصصة فعلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على تقييم أداء المؤسسة ويساعد في الوصول إلى متطلبات حوكمة المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل لموارد المؤسسة والذي يعتبر من أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تكون لديها موارد محدودة.

2.تطوير نظام المعلومات والتسيير[1] : إن كل تغيير في الاطار المحاسبي أو في أحد مفاهيمه بلا شك سوف يؤثر على نظام المعلومات ونظم التسيير المؤسسة، لما لهم من علاقة في جمع وتوجيه المعلومات ومعالجتها محاسبيا حيث يشكل التوافق مع المرجعية الدولية مثل المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه ينجم عنه انعكاسات على مستوى نظم المعلومات والتسيير،كونه التوافق معه يتطلب توفير سلسلة من المعلومات والتي عادة تتجاوز قدرات المحاسبين داخل المؤسسة مثل التقييم بالقيمة العادلة لبعض الاصول أو تحديد مدة الاهتلاك لأحد عناصر الأصول .

وعليه فعلى المستوى الداخلي للمؤسسة لابد على المسير القيام بمهام جديدة لان المرجعية الدولية تحثه على أن يكون لديه القدرة على توفير معلومات هامة ودقيقة من أجل المساعدة على التسيير الجيد وتوفير أدوات تسمح بتسوية أي نزاع مع أصحاب المصالح. أما على المستوى الخارجي فيجب أن تسمح المعلومات المحاسبية والمالية

[1] **IBID**,P: 183.

على توفير فهم كافي حول أداء المؤسسة وقدراتها من أجل مساعدة الاطراف الخارجية على تحسين فهمهم للفرص والمخاطر التي تحملها المؤسسة.

حيث يشكل هذا التمثيل المحاسبي الجديد دورا اعلاميا ،والذي يعتمد على الكفاءة التنظيمية ،ويسعى إلى إثبات صلة مباشرة بين النظرية المحاسبية ونظرية حوكمة المؤسسات ،التي انشأت في عمل Berle &Means سنة 1932 والتي أثيرت في سياق الأزمة الاقتصادية 1929. ووفقا لهذا الارتباط فجودة التقارير المالية يعتمد بشكل كبير على مهارات (savoir-faire) والخبرة الادارة وقدرتها على ضمان الموثوقية وتدفق المعلومات فجودة التقارير المالية لا تعتمد فقط على وجود اعوان واطارات في مجال المحاسبة بل من شأنه إقامة تفاعل قوي بين نظم المعلومات والتسيير والمحاسبة لتنفيذ الأسس والمفاهيم التي ينص عليها المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3.وضع خطط تعليمية مستمرة:[1] إن عملية تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى قيام مشروع حقيقي يجمع مختلف الجهات المختلفة (المحاسبة والمالية، الموارد البشرية، نظم المعلومات....)ويتطلب تفكير جيدا في وسائل المراقبة الداخلية وكذا إصلاح النظام المحاسبي فيما يتعلق بتعزيز لغة الاتصال المالية مع المستثمرين والبنوك والدائنين ،وباقي أصحاب المصالح. وعليه فقيام هذا المشروع لا يتطلب فقط ماهرات وقدرات ومعارف تتوفر فقط في مسير المؤسسة، بل في كل طاقم العمل داخل المؤسسة، فواقع لامركزية المعلومات وتخصصها ناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب من مسير المؤسسة السعي نحو ضمان وجود طاقم عمل مؤهل ولدية الاستجابة السريعة لحل المشاكل، لكونهم يؤثرون على مدى ملائمة المعلومة وموثوقيتها ،وخاصة إن هذه المرجعية تحيين كل 3 سنوات[2] وهذا ما يتطلب من المسير وضع برنامج لليقظة الاستراتيجية ذات صلة بنظم المعلومات وتحسين مستوى المعرفة، وذلك من أجل تقييم ومتابعة أداء المستخدمين من خلال استغلال قدراتهم المكتسبة داخل المؤسسة، وثانيا للتأقلم مع تحيين المعيار واتخاذ التدابير اللازمة .

الفرع الثاني : تحديات تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تغيير البنية المحاسبية ليس بالأمر السهل وقد تواجه هذه العملية العديد من التحديات والصعوبات على مستوى البيئة المحاسبية المحلية واخرى على المستوى الدولي فتبني المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يحتاج الي تحليل مختلف الجوانب ومحاولة تحديد أهم المتغيرات التي سوف تطرأ على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرتها على التأقلم مع المرجعية الدولية والذي في الحقيقية يحتاج إلى اعادة النظر في

---

[1] [1] HEDFI Mohamed Rached ،**Op.cit**,P: 184.

[2] وبفعل تما تحيين المعيار في مارس 2015 وذلك بعد دراسة احتياجات مستخدمي هذا المعيار لمدة 3سنوات ابتداء من 2012 ،على عكس النظام المحاسبي المالي الذي لم يحين منذ ابتداء تطبيقه سنة 2010.

الاستراتيجية الكلية لعملية الافصاح عن المعلومات أي وضع نظام معلومات محكم قادر على إعداد قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية على المستوى الدولي.

1.تحديات محلية :رغم أن المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من ناحية الالتزامات المحاسبية لمعالجة الأحداث المحاسبية مقارنة بالمعايير الكاملة التي اعتمدت عليها الجزائر في وضع نظام المحاسبي المالي، فالمعيار الخاص يشكل فرصة حقيقية لكن قد يواجه العديد من التحديات في التطبيق ونذكر أهمها:[1]

- غياب هيئة تتولى الاشراف على وضع المعايير ومتابعة تطبيقها وكذا الاجابة على تساؤلات المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وكذا المهنيين ،حيث تستند هذه المهمة لهيئة غير حكومية في الدول المتقدمة بينما في الجزائر يتولاها المجلس الوطني للمحاسبة[2] هذا الاخير ليس له حرية المبادرة في التشريع باعتبار أن جل أعضائه إداريين على حساب المهنيين وبالتالي يجب إعادة النظر في دور المجلس وتفعيله ومتطلبات المرحلة الراهنة وكذا متابعة وتنسيق عملية الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص؛
- عدم وجود تشريعات تلزم أو تنظم إتباع ،التنسيق مع المعايير المحاسبية الدولية وتماشي مع التغييرات والاصدارات التي تطرأ عليها من سنة إلى أخرى بالنسبة للمعايير الكاملة وكل 3 سنوات للمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غياب سوق نشط من دون شك له أثر مباشر على تقييم عناصر الأصول؛
- عدم وجود اجراءات صريحة وواضحة للقيام بإصلاحات وتغيرات على محتويات القانون التجاري والقانون الضريبي تساير كل منهما ما هو معمول به في النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمثلا مبدأ الاسبقية الاقتصادية عن الوضع القانوني غير معمول بها في التشريعات الضريبة فلا يمكن اهتلاك الأصل المتحصل عليه عن طريق القرض الايجاري التمويلي بحجة أنه ليس ملك للمؤسسة والقانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبره عنصراً هامشيا(Résiduel) فهو عبارة عن الفرق بين الأصول و الخصوم، وهذا الفرق يتغير من

---

[1] مراد ايت محمد و اخرون ،مداخلة بعنوان:**واقع نظام المحاسبي المالي بعد 3سنوات من تطبيق** ، ملتقى دولي حول دور معايير المحاسبية الدولية ' IAS-IFRS-IPSAS"في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،24-2014/11/25،ص564.

[2] انشئ المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم :96-318 المؤرخ في 1996/9/25 والذي يحدد مهامه كجهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني وبموجب المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في2011/1/27 الذي بموجبه تم تحديث القانون السابق واعادة تشكيلة المجلس ومهامه بما يتوافق واصلاح المحاسبي بتطبيق نظام المحاسبي المالي.

وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي؛

- البطء في التطوير و تحيين مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين: فمازالت أغلب طرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد، و التي تقوي هذه الأخيرة على حساب الإبداع، وهذا راجع أساساً إلى غياب الوعي المحاسبي وانتشار النظرة الضيقة للمحاسبة على أنها تقنية و ليست علماً قائماً بذاته؛
- ضعف المؤسسات المالية و المصرفية: يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير لا يرقى إلى مستوى العالمية، و يقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل صناديق يتم فيها إيداع الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب، وباعتبار أن البنوك هي الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي؛[1]

2.تحديات الدولية :تشكل التحديات الدولية أكبر عائق في تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية وتتمثل في الآتي :[2]

- اختلاف اللغة :فكل من المعايير المحاسبية الدولية الكاملة وكذا المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصدر باللغة الإنجليزية وترجمتها إلى اللغة الوطنية "غير الإنجليزية" أفقدها مضمونها ومحتواها الأصلي كما تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه العالمي يسير بخطى بطيئة نحو تلاقي جانبا من مشكلات اللغة كأن تعد المؤسسات الصناعية والتجارية تقاريرها المالية بلغات يفهمها نصف سكان العالم؛
- اختلاف درجة التقدم العلمي والتكنولوجي في إثبات البيانات المالية دفتريا بين الدول ويترتب عليه وجود ثغرة كبيرة في العمل بالمعايير الدولية للمحاسبة في كل من مجموعتي المؤسسات نتيجة لاختلاف الوسائل التكنولوجية في كل منها سواء في إثباتا الأحداث الاقتصادية وكذا مخرجات الأنظمة المحاسبية؛
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها المعايير الدولية للمحاسبة بشكل عام قد يجعل فهمها ليس بالسهولة وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترجمة محتواها دون أن تفقد مضمونها الأصلي، وعدم ملائمة نصوص أجزاء المعيار في كثير من الأحيان للظروف المحلية، والصورة العامة للمعيار وترك التفاصيل لكل دولة على حدى من دون شك هذا سينعكس على التطبيق الصحيح للمعيار المحاسبي الدولي الخاص؛

---

[1] مراد ايت محمد و اخرون، **مرجع سبق ذكره**،ص564.

[2] مقدم عبيرات واخرون ،مداخلة بعنوان :**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية** ،ملتقى دولي حول دور معايير المحاسبية الدولية ' IAS-IFRS-IPSAS"في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،24-2014/11/25،ص581.

- الاختلافات البيئية(الاقتصادية والسياسية) بين الدول يمكن أن يؤدي إلى استمرار الاختلافات في الممارسة المحاسبية، أي توفيق الممارسات فيما بينها وذلك نتيجة لعدم وجود معايير محاسبية خاصة بكل منها.

خاتمة الفصل الثاني:

إن الحكم على تطبيق مرجعية محاسبية دولية يتطلب وجود بيئة مناسبة تساعد على الامتثال لمتطلبات المعايير الدولية لكي يساعد على تكوين نظام محاسبي قوى بمدى قوة مدخلاته ومخرجاته وتتمثل مدخلات أي نظام محاسبي في طبيعة المعاملات التي تبرمها(المستندات المحاسبية والفواتير وأي مستند) التي تخص نشاط المؤسسة أما مخرجات أي نظام محاسبي تتمثل في التقارير المالية التي تساعد الأطراف ذوى العلاقة بالمؤسسة من اتخاذ القرارات السليمة تجاهها.

حيث إن إجراءات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب دراسة بيئة التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد العوامل المؤثرة ،بالإضافة أنه لابد من وجود بعض الآليات المساعدة على تطبيقه وخاصة أن الجزائر خاضت تجربة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية لكنها مازالت تعاني ضعف وتخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية وتميزها بتغلب الواقع الضريبي على الاعتبارات الأخرى، لكن هذا لا يعني عدم إجراء تحيين لنظامها المحاسبي واستخدامه كوسيلة للتسيير وليس فقط أداة للرقابة والضبط الضريبي.